وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

السنة الثانية ماستر
تخصص قانون عام اقتصادي

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مطبوعة محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة السداسي الثالث

من إعداد الأستاذة: د. خاضر سمية
Google Scholar : https://scholar.google.com/citations?user=iNtI0UYAAAAJ&hl=fr
ORCID : https://orcid.org/0009-0000-8998-4787

كلية الحقوق و العلوم السياسية
2026/2025

مقدمة:

تُدرج مادة منهجية إعداد مذكرة ضمن الوحدات التعليمية ذات الطابع المنهجي التي يدرسها الطالب في السداسي الثالث من مرحلة الماستر، حيث تشكّل حلقة وصل بين ما تلقّاه من تكوين منهجي خلال مرحلة الليسانس، وما تعمّق فيه خلال السداسيين الأول والثاني من الماستر . ويهدف هذا المقياس إلى تمكين الطالب من توظيف القواعد العلمية وأخلاقيات البحث التي اكتسبها طيلة مساره الجامعي، من أجل إعداد عمل علمي متكامل يتمثّل في مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في تخصصه.

ورغم تنوّع المقاربات والمدارس المنهجية المعتمدة في البحث العلمي، فإن مذكرة التخرج تخضع لإطار شكلي ومنهجي عام يكاد يكون موحّدًا، إذ تمرّ بعدد من المراحل المنظمة التي تنتهي بإخراجها في صورتها النهائية وعرضها للمناقشة من حيث البناء والمضمون. ويولي الأساتذة المشرفون وأعضاء لجان المناقشة عناية خاصة بالجوانب الشكلية للمذكرة، لما لها من أثر مباشر في التقييم، بدءًا من الغلاف، ومرورًا بسلامة تنظيم الأجزاء الأساسية والمكمّلة، والالتزام بقواعد التوثيق والاقتباس والتهميش، وصولًا إلى صياغة الملخص.

وبناءً على ذلك، تكتسي منهجية إعداد المذكرة أهمية محورية في التكوين الجامعي، باعتبارها الإطار الذي يبرز من خلاله الطالب قدرته على استثمار رصيده المعرفي والمنهجي، وتطبيقه عمليًا على إشكالية البحث المختارة. وستُعالج هذه المحاضرات مختلف محاور هذا المقياس بما يضمن الإحاطة بمراحل البحث العلمي وضوابطه الأساسية ضمن فصلين.

الفصل الأول: المرحلة التحضيرية لإعداد مذكرة

الفصل الثاني: المرحلة التحريرية و الشكل النهائي للمذكرة

الفصل الأول: المرحلة التحضيرية لإعداد مذكرة

تعتبر المرحلة التحضيرية حجر الأساس والركيزة الجوهرية التي يقوم عليها البحث القانوني، فهي تمثل الاستعداد الفكري الذي يسبق عملية التحرير. تبدأ هذه المرحلة من لحظة الشعور بالإشكالية القانونية واختيار الموضوع المناسب، مرورا بوضع المخطط الأولي الذي يرسم معالم الدراسة، وصولاً إلى عملية جمع المادة العلمية وحصر المصادر والمراجع المتخصصة. إن نجاح الباحث في استيعاب أدوات هذه المرحلة وضبط آلياتها المنهجية، يضمن له بناءً منطقياً متماسكاً يحمي مذكرته من التشتت أو السطحية، ويؤهله للانتقال بسلاسة نحو صياغة الأفكار وتحليل النصوص القانونية في المراحل اللاحقة.

المبحث الأول: اختيار موضوع البحث

يقصد بموضوع البحث المسألة أو المشكلة التي يتصدى البحث لمعالجتها ، أي الموضوع الذي يتناوله البحث بالدراسة و التحليل، و هو ما يسعى الباحث من خلاله للوصول إلى الحقيقة القانونية[1]، و يعد اختيار موضوع البحث أحد أهم المراحل التي تصادف الباحث، فبقدر ما كان الاختيار سليما من البداية بقدر ما سهل على الباحث بعد ذلك انجاز موضوع البحث[2].

المطلب الأول: ضوابط اختيار موضوع البحث

يخضع الباحث في اختياره لموضوع البحث لمجموعة من الضوابط، و التي يتعلق بعضها بنوعية البحث و بعضها بصلاحية الموضوع للبحث من عدمها، و يتعلق بعضها باتفاق موضوع البحث مع استعداد الباحث و قدرته على القيام بالبحث من الناحيتين المادية و العلمية.

الفرع الأول: الجدة و الابتكار و التجديد

1- احمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون (مناهجه و مفترضاته و مصادره)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 140.

2- محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011، ص 31.

يتعين على الباحث أن يتوخى الجدة و الابتكار و التجديد في اختياره لموضوع البحث، فلا يكون الهدف مجرد الحصول على لقب علمي أو وظيفي ، و إنما يكون الهدف تقديم الجديد للمفارقة القانونية [1].

حيث يجب أن يتسم موضوع البحث بالحيوية و إمكانية تقديم إبداع علمي فيه، فلا يكون البحث مجرد ترديد لموضوع راكد لا يستحق البحث، كما يتعين أن يكون موضوع البحث متناسبا مع تخصص الباحث، فلا يختار موضوع خارج عن نطاق التخصص أو لا يرتبط بالتخصص ارتباطا وثيقا، فيتعين أن يتعلق موضوعه بمشكلة ملحة و محددة تستحق البحث، كما يتعين توفر المناخ المناسب للبحث، فلا يكون هناك أي بعد سياسي يتعلق بعمل البحث، و أن تتوافر المعلومات و المراجع اللازمة لتغطية جوانب البحث المختلفة.

الفرع الثاني: صلاحية موضوع البحث من الناحية العلمية

حيث يجب أن يكون الموضوع المختار صالحا للبحث أي مناسبا للدرجة العلمية التي يريد الباحث الحصول عليها بعد اجتيازه للبحث، و هذا يعتمد على رغبة الباحث نفسه في تحقيق هدف علمي معين[2]، كما يعتمد على توجيهات الأستاذ المشرف من ناحية أخرى، الذي يقدر على أسس علمية إذا كان الموضوع يصلح لعمل أطروحة دكتوراه أو مذكرة ماستر أو ماجستير أو لا يصلح من الناحية العلمية لعمل أي منها.

الفرع الثالث: استعداد الباحث و اتفاق موضوع البحث مع قدرات و إمكانيات الباحث

من الأمور المسلم بها في مجال أي بحث علمي ضرورة استعداد الباحث ذهنيا و فكريا و ماديا للقيام بالبحث ، فالبحث العلمي من أكثر الطرق تكلفة من حيث الوقت و الجهد و المال[3]، و من ثم يتعين على الباحث التفرغ لقيامه بالبحث العلمي، إلا إذا كان عمله يصب في مجال البحث كقيامه بالتدريس في نفس مجال تخصصه أو العمل في القضاء أو المحاماة...،

1- احمد إبراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص 142.

2- المرجع نفسه، ص 143.

3- المرجع نفسه، ص 145.

كما يتعين تكثيف الباحث لكل إمكانياته الذهنية و العقلية لإخراج بحثه بصورة دقيقة ، بالإضافة إلى تكريس كل ما لديه من إمكانيات مادية لتوفير أدوات البحث من كتب و مراجع.

المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث

تتنوع المسارات المنهجية في تحديد موضوع البحث القانوني لتشمل ثلاثة أنماط رئيسية؛ تبدأ باختيار الباحث الذاتي المستند إلى شغفه العلمي وملاحظته للظواهر القانونية، أو عبر اختيار المشرف الذي يوجه الطالب نحو إشكاليات حيوية تقتضيها حاجة المكتبة القانونية نظراً لخبرته الأكاديمية. ويبرز الاختيار المشترك كحالة توافقية تجمع بين ميول الباحث وتوجيهات الأستاذ لضمان سلامة المسار البحثي وجدواه العلمية. وإن إدراك الطالب لهذه الطرق يساعده في تجاوز عقبة التردد، ويضمن له الانطلاق من أرضية صلبة تتناسب مع إمكانياته ومتطلبات التخصص.

الفرع الأول: اختيار الموضوع من قبل الباحث

و يكون ذلك بناءً على إرادته الحرة، وهو الأسلوب الأنسب من حيث المبدأ كونه ينعكس إيجاباً على أداء الباحث الذي يختار موضوعاً يميل إليه علمياً ونفسياً، مما يمنحه استقلالية تامة في إدارة بحثه[1]؛ غير أن مكمن الخطر في هذه الطريقة يتجلى في نقص خبرة الطالب المبتدئ، مما قد يوقعه في سوء تقدير للموضوع، كاختيار بحث واسع جداً أو ضيق للغاية، أو الاصطدام بندرة المراجع العلمية اللازمة لإتمام الدراسة.

الفرع الثاني: اختيار الموضوع بواسطة الأستاذ المشرف

حيث يقترح الأستاذ المشرف موضوعاً يراه جديراً بالدراسة لعمقه أو حداثته أو لضرورات فقهية وعلمية ملحة، مستنداً في ذلك إلى خبرته الواسعة ودرايته بالساحة

1- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني: الجوانب الشكلية و الموضوعية لاسيما في رسائل الماجستير و الدكتوراه، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2010، ص 50.

الأكاديمية[1]. ومع ذلك، قد يؤخذ على هذا المسلك احتمال عدم تلاؤم الموضوع مع رغبات الطالب الشخصية[2]؛ لذا يتعين على المشرف الالتزام بأخلاقيات المهنة عبر التوجيه المستمر للطالب، وتجنب فرض مواقفه الفقهية أو الفلسفية عليه بشكل يقيد شخصيته العلمية، وفي المقابل يجب على الباحث مراعاة توجهات أستاذه العلمية وتفهم دوافعه، مع ضرورة قيام المشرف بدعم الطالب وتزويده بما يتوفر في مكتبته الخاصة من مراجع نادرة دعماً لمستلزمات الإشراف .

الفرع الثالث: الاختيار المشترك بين الطالب والمشرف

و تقوم هذه الطريقة على التوافق والقبول المتبادل؛ سواء طرح الطالب موضوعاً ولاقى استحسان المشرف، أو اقترح المشرف فكرة ولقيت شغفاً لدى الطالب. وتعد هذه الطريقة في الواقع الأكثر ملاءمة و نجاعة في الوسط الجامعي، لأنها تضمن الجمع بين الرغبة الشخصية للطالب من جهة، والتأطير العلمي وضمان الجدوى البحثية من جهة أخرى، مما يخلق توازناً مثالياً يخدم جودة المذكرة النهائية.

المبحث الثاني: عنوان البحث[3]

يمثل عنوان المذكرة الواجهة الأولى والاختزال المركز لمحتوى البحث القانوني، فهو ليس مجرد جملة عابرة، بل هو الوعاء الفكري الذي يختصر موضوع الدراسة و إشكاليتها الجوهرية بأسلوب يجمع بين الدقة اللغوية والشمولية الموضوعية. وتكمن أهميته في قدرته على عكس تفاصيل وجزئيات البحث العلمي بصورة دالة لا غموض فيها، بحيث يستطيع القارئ من خلاله إدراك الحدود الموضوعية والزمنية والمكانية للدراسة. ولتحقيق هذه الغاية، يتوجب على

1- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 51.

2- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر، 2014، ص 07.

3- مسعد عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار شتات للنشر و البرمجيات، مصر، 2007، ص 203.

الباحث صياغة العنوان وفق معايير منهجية صارمة تجعل منه مرآة عاكسة للفكرة محل الدراسة، مع الحرص على أن يكون جامعاً لكل المحاور الأساسية ومانعاً من دخول أي تفاصيل خارجة عن نطاق البحث، مما يجعله بمثابة الخارطة الذهنية التي تضبط مسار المذكرة منذ البداية.

المطلب الأول: الشروط الموضوعية لتحديد عنوان البحث

تتعلق هذه الشروط بجوهر المحتوى الفكري للبحث وقيمته العلمية، وتتمثل في:

الفرع الأول:خاصية الجمع والمنع

يجب أن يصاغ العنوان بعبارات جامعة تحيل القارئ مباشرة إلى موضوع الدراسة، وفي الوقت ذاته تكون مانعة من تصور أي جزئية خارجة عن نطاق البحث كجزء منه. الهدف هنا هو التطابق التام بين العنوان والمضمون؛ بحيث لا يحمل زيادة تشتت القارئ، ولا نقصاً يغفل عن جوانب جوهرية، مما يضمن وحدة الفهم لدى الجميع[1].

الفرع الثاني: التمحور حول الكلمات المفتاحية[2]

ينبغي أن يتضمن العنوان المصطلحات الأساسية التي يقوم عليها البحث. فالعنوان يعمل كلافتة توجيهية ترشد الباحث والقارئ إلى الوجهة العلمية المقصودة بدقة، تماماً كما تدل العلامات المرورية السائقين؛ فكل مفردة فيه يجب أن تكون دالة على مدلولها المعلوماتي داخل البحث.

1- عبد الرحمن حللي، المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة مع تطبيقات في العلوم الشرعية، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى لبنان، 2017، ص7.

2- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة التاسعة 2005، ص 53.

الفرع الثالث:الارتباط العضوي بالإشكالية

لا يستقيم البحث إلا إذا كان العنوان مرآة عاكسة لإشكالية الدراسة. فيجب أن يكون هناك تناغم كامل بين صياغة العنوان والتساؤل الجوهري الذي يحاول الباحث الإجابة عنه[1]، مما يضمن وحدة الموضوع وتماسكه المنطقي.

الفرع الرابع: تجنب العمومية والتركيز على التخصص

يبتعد الباحث الناجح عن العناوين العامة التي تتسم بالمرونة المفرطة؛ لأن البحث في المسائل العامة غالباً ما يكون غير مجدٍ وتصعب الإحاطة به. وبدلاً من ذلك، يجب التركيز على المسائل الدقيقة والجزئية؛ فكلما ضاق نطاق البحث وتحددت محاوره، تمكن الباحث من السيطرة عليه والوصول إلى نتائج علمية ذات قيمة مضافة.

الفرع الخامس: إثارة الفضول العلمي (التشويق)

من صفات العنوان الناجح قدرته على استفزاز فضول القارئ وحثه على الاطلاع. و يتم ذلك من خلال صياغة توحي بوجود جديد أو معالجة مبتكرة لثغرة قانونية لم تسبق دراستها، مما يجعل القارئ يسعى لاكتشاف ما يتضمنه البحث من حقائق ومعارف.

المطلب الثاني: الشروط الشكلية لتحديد عنوان البحث

تتعلق هذه الشروط بالمظهر الخارجي للعنوان، وبنائه اللغوي، وقواعد صياغته الفنية:

الفرع الأول:التوازن بين الإيجاز والوضوح[2]

القاعدة الأساسية في صياغة العنوان هي ألا يكون طويلاً مملاً، ولا قصيراً مخلاً، فيجب أن يتسم بالدقة والتركيز بحيث تتضح منه حدود الموضوع بكل جلاء، مع تجنب العناوين المقتضبة التي تفشل في التعبير عن مشكلة قانونية تستحق عناء البحث والدراسة.

1- احمد إبراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص 151.

2- المرجع نفسه، ص 151.

الفرع الثاني: الدقة اللغوية والعلمية

يجب أن تكون ألفاظ العنوان واضحة تماماً وخالية من أي غموض أو التباس. كما يلتزم الباحث بالطابع العلمي ، مبتعداً عن الأساليب الدعائية أو العبارات الإنشائية المثيرة التي لا تتناسب مع وقار الأعمال الأكاديمية القانونية.

الفرع الثالث: توظيف المصطلحات القانونية الدقيقة

يتعين على الباحث استخدام المصطلحات القانونية التي تخدم الموضوع والمنضبطة كما وردت في النصوص التشريعية الرسمية أو الاتفاقيات الدولية. فالدقة في المصطلح القانوني هي أول مؤشر على تمكن الباحث من أدواته المنهجية[1].

الفرع الرابع: الابتكار في العرض والجذب

يحرص الباحث على أن يكون عنوانه جذاباً ومبتكراً، بعيداً عن التقليد النمطي. فالابتكار في انتقاء المفردات يعكس شخصية الباحث العلمية ويجعل مذكرته متميزة ومحفزة للمطالعة.

الفرع الخامس:الالتزام بالأسلوب الخبري التقريري

من الأخطاء المنهجية صياغة العنوان في صورة سؤال أو أسلوب استفهامي. القاعدة هي أن يصاغ في جملة اسمية، تتألف من كلمات مختارة بعناية لتحقيق الإيجاز الدال والوضوح المطلق[2].

1- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2011، ص ص 118،117.

2- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 77.

الفرع السادس: تجنب حشو أدوات الربط

يعاب على العنوان المتين كثرة استخدام أدوات الربط (مثل: و، ثم، في...) التي قد تضعف من هيكلية العنوان وتجعله يبدو مفككاً لان الهدف هو الوصول إلى عنوان متماسك وقوي في تراكيبه اللفظية.

المبحث الثالث: إشكالية البحث

تعد إشكالية البحث حجر الزاوية في أي دراسة علمية، فهي المحرك الأساسي الذي يوجه الباحث نحو استقصاء الحقائق وتحليل الظواهر. تتبلور الإشكالية في وجود فجوة معرفية أو غموض يكتنف جانباً معيناً، مما يستدعي صياغتها في تساؤلات دقيقة تبحث عن إجابات منطقية. وبدون تحديد واضح لهذه الإشكالية، يظل البحث مشتتاً يفتقر إلى الوحدة الموضوعية والمنهجية اللازمة للوصول إلى نتائج دقيقة. لذا، فإن صياغتها بإحكام تمثل الخطوة الأولى لضمان علمية الطرح وسلامة الاستنتاج.

المطلب الأول: مفهوم إشكالية البحث

تعتبر إشكالية البحث المنطلق الجوهري الذي يحدد مسار الدراسة العلمية ويمنحها مبررات وجودها، فهي ليست مجرد سؤال عابر بل بناء فكري متكامل. ويستلزم فحص هذا العنصر التوقف عند ماهيتها الاصطلاحية من جهة، وإبراز أهميتها في توجيه الباحث نحو النتائج الدقيقة من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف إشكالية البحث

وردت عدة تعريفات للإشكالية فهي فن علم طرح المشكلات. ويتمثل دورها في أنها تمكن الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي يعتبرها ثانوية، كما تحدد الأسئلة التي يُريد إيجاد أجوبة لها بشكل دقيق ومنسجم و تقوده إلى تبيان ما يهدف

لدراسته وإثباته. ويُقصد بها أيضاً: "السؤال المحير الذي يقف أمام الباحث، أو هي مجموعة التساؤلات يطرحها الباحث ليُجيب عنها أثناء قيامه بالبحث "[1].

إضافة إلى ذلك، "هي موضوع الدراسة، وهي تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير"[2]. كما ينصرف مفهوم الإشكالية إلى تلك العقبة التي تقف في وجه الباحث أو في طريقه، أو في طور التطور، أو في طريق تلبية المطالب الإنسانية بصورة عامة، وهنا نوظف الفكر للإجابة على السؤال أو الأسئلة المطروحة لإيجاد مخرج أو حل لهذه المشكلة. إذن الإشكالية نُعبر عنها بالسؤال الذي يُحير الباحث ويوظف الطرق والأساليب العلمية لإيجاد حل.

الفرع الثاني: تمييز الإشكالية عن المشكلة

غالباً ما يقع الخلط بين المصطلحين، إلا أنه يمكن التفرقة بينهما من حيث:

أولا:الأسبقية الزمنية

فالمشكلة هي الشعور الأولي بوجود خلل أو تساؤل بسيط، بينما الإشكالية هي الصياغة العلمية النهائية والمنضبطة لهذا الشعور.

1- بوداود عبد اليمين وعطاء الله أحمد، المرشد في البحث العلمي لطلبة التربية البدنية والرياضية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 49.

2- فوزي غرايبة وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، د.س.ن، ص 25.

3- عبد الكريم بوحفص، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 36.

4- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006 ص 67.

ثانيا:الاتساع والانضباط

حيث تتسم المشكلة بالعمومية وعدم الوضوح، بينما تأتي الإشكالية لتحديد المسار بدقة عبر تساؤلات علمية مضبوطة ومحددة قابلة للدراسة.

ثالثا:العمق

إذا كانت المشكلة تبحث عن جواب لمعضلة معينة، فإن الإشكالية تبحث في أصل المعضلة والجوانب النظرية المرتبطة بها.

الفرع الثالث: أهمية الإشكالية في البحث القانوني

تتجلى القيمة العلمية لضبط الإشكالية في النقاط التالية:

- حصر موضوع البحث ومنع التشتت.
- تحديد خطة البحث وتبرير المنهجية المتبعة.
- إضفاء الشرعية العلمية على الموضوع عبر عرض الأسباب التي دفعت الباحث لتناوله.
- توفير الوضوح والشفافية وتجنب الضبابية في النتائج.
- المساعدة في بناء الفرضيات التي تمثل إجابات مؤقتة لتساؤلات البحث[1].

المطلب الثاني: شروط وقواعد صياغة الإشكالية و العوامل المؤثرة في تحديدها

استناداً إلى القواعد المنهجية ، يجب أن تتوفر في الإشكالية مجموعة من الشروط و كذا هناك جملة من العوامل التي تؤثر في تحديدها.

1- عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018، ص ص 113، 114.

الفرع الأول: شروط و قواعد صياغة الإشكالية

تتمثل هذه الشروط في:

الوضوح والدقة: أي أن تكون الإشكالية ضمن صياغة مختصرة خالية من اللبس، مع تحديد دقيق للمفاهيم.

الملاءمة والحياد: حيث يتم طرح التساؤلات بشكل مجرد بعيداً عن الأحكام المسبقة.

القابلية للبحث: أي أن تكون الإشكالية واقعية وليست مستحيلة الحل أو مجردة من القيمة العلمية.

إبراز العلاقات: و ذلك بالتعبير عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات القانونية.

الأصالة والحداثة: أي أن تتميز بالجدة، أو تقدم رؤية جديدة لموضوع سبق بحثه (بهدف التأكيد أو التصحيح).

التوازن: من خلال تجنب التضييق المخل أو التوسع الممل، مع ضمان استيعاب الإشكالية لكافة عناصر الخطة أي التناسق بين الإشكالية وتقسيمات الموضوع.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد الإشكالية

يتأثر تحديد الباحث لإشكاليته بعدة عوامل :

التخصص والمجال العلمي: فخبرة الباحث في فرع قانوني معين تفتح آفاقه لرصد ثغرات دقيقة.

الميل والفضول المعرفي: لان الاستعداد الذاتي هو المحرك الأساسي للمثابرة في تقصي الحقائق.

الرصيد المعرفي: فالاطلاع الواسع على المصادر والمراجع يساهم في بلورة الفكرة وتعميقها.

البيئة العلمية: لان التفاعل في الحلقات الدراسية والملتقيات يولد أفكاراً جادة ومبتكرة[1].

المطلب الثالث: طرق صياغة الإشكالية

يتبع الباحثون عادة أحد اتجاهين في صياغة إشكالية البحث:

الفرع الاول: الصياغة الاستفهامية

و تتمثل في طرح تساؤل محوري رئيسي تندرج تحته أسئلة فرعية مرتبطة بأقسام البحث. وتفضل هذه الطريقة لسهولتها ودقتها وقدرتها على تحديد هدف البحث مباشرة[2].

الفرع الثاني:الصياغة التقريرية

و ذلك من خلال عرض الإشكالية في صورة قضية أو جمل خبرية مركزة تحلل المشكلة القائمة. وهي طريقة تتطلب مهارة لغوية ومنهجية عالية لصعوبة ضبطها مقارنة بالأسلوب الاستفهامي[3].

و عليه يمكن القول أن الإشكالية ليست قالباً جامداً؛ فقد يضطر الباحث مع التعمق في المادة العلمية إلى إعادة صياغتها بالزيادة أو النقصان بما يتلاءم مع ما استجد لديه من معطيات.

المبحث الرابع : جمع الوثائق العلمية

تعد مرحلة جمع المادة العلمية والوثائق والبيانات الخطوة الفاصلة التي تنقل الباحث من حيز التصور النظري لموضوع بحثه إلى حيز التنفيذ الفعلي، وهي الركيزة الأساسية التي ينهض عليها البناء القانوني للبحث. تهدف هذه المرحلة إلى حصر كافة المصادر والمراجع

1- علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا و علميا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة 2010، ص 63.

2- محمد عبد العال النعيمي و آخرون، طرق و مناهج البحث العلمي، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015، ص ص 44، 45.

3- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 121.

ذات الصلة بالإشكالية المطروحة، سواء كانت نصوصاً تشريعية، أحكاماً قضائية، أو مؤلفات فقهية متخصصة، لضمان الإحاطة بجوانب الموضوع وشروطه الموضوعية. وتتطلب هذه العملية من طالب الحقوق دقة في الاختيار وصبرًا في البحث، مع الالتزام بالأمانة العلمية في النقل والتوثيق.

المطلب الأول: مفهوم الوثائق العلمية

تعتبر الوثائق العلمية الوعاء المعرفي والمادة الخام التي يستقي منها الباحث القانوني الحقائق والنظريات اللازمة لبناء صرح بحثه وتدعيم حججه. ويشمل هذا المفهوم كافة الأوعية التي تحوي مادة علمية متصلة بموضوع البحث، سواء كانت نصوصاً رسمية أو دراسات فقهية متخصصة. وتتجلى أهمية تحديد هذا المفهوم في كونه الخطوة الأولى لضبط نطاق البحث وضمان استناد التحليل القانوني إلى مصادر موثوقة وذات حجية أكاديمية.

الفرع الأول: تعريف الوثائق العلمية

تعتبر الوثائق العلمية أنها: "جميع مصادر ومراجع المعلومات البحثية الرئيسية والثانوية المتنوعة (مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية...)، المكتوبة أو غير المكتوبة، المادية أو غير المادية، السابقة والحاضرة ، التي يعتمد عليها الباحث القانوني وغيره أو يستند إليها في عملية تجميع المادة العلمية والحقائق والمعارف ذات الصلة بموضوع بحثه"[1]، و تعرف بأنها: "ركيزة المعرفة المثبتة مادياً، والتي يتم الرجوع إليها بالتحليل والاستدلال"[2].

الفرع الثاني: أهمية جمع الوثائق العلمية

لتجميع الوثائق العلمية أهمية كبيرة تتمثل أساسا في [3]:

- إضفاء قيمة ومصداقية علمية على المسألة القانونية محل الدراسة والبحث.

1- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 132.
2- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 68.
3- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 132.

- إثبات جدارة الموضوع بالدراسة الأكاديمية والقدرة على استخلاص نتائج علمية، سواء كانت نظرية أو تطبيقية.
- تمكين الباحث من حصر المصادر المعلوماتية، سواء كانت مكتبية أو ميدانية، واستغلالها بشكل منهجي في صياغة البحث.
- تطوير ملكة التفكير النقدي والموضوعي لدى الطالب أو الباحث المبتدئ وتمرينه على استقلالية الرأي.
- صقل مهارات الباحث في التعبير عن أفكاره الخاصة وآراء الغير بأسلوب لغوي ومنطقي منظم.
- تعزيز القدرات والمهارات الشخصية في انتقاء الحقائق والأطروحات المرتبطة بموضوع البحث وإتقان صياغتها القانونية.

المطلب الثاني: أنواع الوثائق العلمية

تنقسم الوثائق العلمية بصفة عامة إلى قسمين و هما الوثائق الأصلية (المصادر) ، و الوثائق غير الأصلية (المراجع).

الفرع الأول: الوثائق الأصلية

و هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق و المعلومات المتعلقة بالموضوع و التي يمكن اعتمادها كمصدر موثوق لصحتها و عدم الشك فيها، و يطلق عليها اصطلاح المصادر[1]. و هي كذلك "تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، وهي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح المصادر، أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استناداً

1- عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي القانوني، دار الخلدونية، الجزائر، 2020 ، ص ص 90،91

إلى الملاحظة أو التجريب أو الإحصاء، أو جمع بيانات ميدانية لغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقاً"[1].

ومن بين الوثائق التي تعتبر أهم المصادر الأصلية للبحوث القانونية نجد مايلي[2]:

_ المواثيق الوطنية والدولية.

_ المذكرات الإيضاحية للقوانين أو محاضر اجتماع الهيئة التشريعية الصادرة عنها.

_ الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية.

_ الدساتير.

_ المؤتمرات والبروتوكلات والاتفاقيات الدولية.

_ الأحكام والقرارات القضائية.

_ نتائج المقابلات الشخصية.

_ الإحصائيات الرسمية.

_ التصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية.

_ الأفلام التوثيقية والشهادات الحية والوثائق الرسمية التي تتضمن أحداثا معينة ذات آثار قانونية.

1- فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية–، الجزائر، 2018/2017، ص 24.

2- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 68.

الفرع الثاني: الوثائق غير الأصلية

هي الوثائق و المراجع العلمية التي تستمد قوتها العلمية و معلوماتها من مصادر و وثائق أصلية مباشرة أو غير مباشرة، أي هي تلك الوثائق التي نقلت الحقائق و المعلومات و المعارف العلمية عن الموضوع محل الدراسة أو على بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى[1].

و من أمثلة الوثائق غير الأصلية نجد:

- الكتب القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة، وهي كتب ثانوية اعتمدت على غيرها للحصول على المعلومة.
- المقالات العلمية المحكمة العامة والمتخصصة، التي تصدر من جهات رسمية أو خاصة، وتخضع للتحكيم قبل نشرها.
- البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية، كبحوث الماستر، الماجستير والدكتوراه.
- القواميس والموسوعات.
- المطبوعات البيداغوجية، التي تم إعدادها من قبل أساتذة باحثين، وتم تحكيمها والمصادقة عليها من قبل الهيئات العلمية الأكاديمية.
- المقالات والمواقع الإلكترونية المعروفة والموثوق بها، ذلك أن المواقع الإلكترونية لا تخضع للرقابة العلمية للتأكد من صحة وصدق المعلومات التي تنشر على مستواها، ومن بين المواقع المعترف بها، مواقع الهيئات الرسمية، مثل: موقع منظمة الصحة العالمية، أو مواقع المجلات العلمية[2].

1- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 58.

2- فوزية فتيسي، محاضرات في منهجية إعداد مذكرة، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2025/2024، ص ص 20،21.

المبحث الخامس: قراءة و تخزين المادة العلمية

بمجرد استيفاء الباحث لحصيلته من المصادر والمراجع، ينتقل إلى مرحلة الفحص والقراءة المعمقة، حيث يباشر توازياً مع ذلك عملية تدوين وتخزين البيانات المستخلصة وفق تقنيات منهجية دقيقة؛ تهدف هذه العملية إلى تنظيم المعلومات المجمعة وتصنيفها بشكل يسهل استحضارها وتوظيفها بفعالية عند الشروع في الصياغة النهائية لبحثه.

المطلب الأول: قراءة المادة العلمية

تعد مرحلة القراءة والفحص الركن الأساسي الذي يلي عملية حصر المصادر والمراجع، ويُقصد بها الاستيعاب الشامل والاطلاع المتعمق على كافة الوثائق والمعلومات المجمعة؛ والهدف منها هو تكوين ملكة تحليلية لدى الباحث تجاه موضوع دراسته، بما يمنحه القدرة المنهجية على المقارنة، والتفسير، والاستنتاج، والنقد القانوني السليم.

الفرع الأول: مفهوم القراءة العلمية

إن المعلومات لم تجمع إلا من اجل توظيفها في البحث العلمي، و هذا يتطلب قراءتها قراءة دقيقة و واعية ، يتعرف الباحث فيها على المفاهيم و المبادئ الأساسية حتى يتمكن من حسن توظيفها في بحثه[1].

أولا: تعريف القراءة العلمية

تعد مرحلة القراءة والفحص من أهم المراحل المنهجية التي تلي عملية جمع المادة العلمية، ويقصد بها الاطلاع المتعمق والاستيعاب الشامل لكافة الوثائق والمعلومات، بما يساهم في تكوين نظام تحليلي لدى الباحث يمنحه القدرة على الاستنتاج والمقارنة والنقد القانوني السليم. وتهدف هذه العملية إلى تمكين الباحث من السيطرة على الجوانب الفكرية

1- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 159.

والعلمية لموضوعه من خلال الإلمام بكافة الحقائق والأسرار الكامنة في المصادر المختلفة[1]، مما يمنحه اطلاعاً واسعاً على شتى المراجع، ويساعده في اكتساب الأسلوب الأكاديمي ، وصقل قدرته على وضع خطة بحثية محكمة. كما تساهم القراءة الواعية في إثراء الحصيلة اللغوية والاصطلاحية القانونية للباحث، وتعزز لديه الشجاعة الأدبية في الطرح والمناقشة[2].

ثانيا: شروط القراءة العلمية[3]

1. ضرورة أن تكون عملية القراءة شاملة ومستوعبة لكافة المصادر والمراجع والوثائق التي لها صلة بموضوع البحث، لضمان الإحاطة التامة بجميع جوانب المسألة القانونية وتجنب السطحية في الطرح.
2. وجوب اتصاف القراءة بالقصدية والوعي، بحيث يضع الباحث نصب عينيه مجموعة من الغايات العلمية التي يسعى لتحقيقها، مما يساعده على استخراج المعلومات الدقيقة التي تخدم خطة بحثه.
3. الحرص على تجاوز المطالعة العابرة والتوجه نحو القراءة المتفحصة والعميقة التي تتسم بتعدد مستويات الفهم، مما يمكن الباحث من استنباط الدلالات القانونية العميقة للنصوص والآراء.
4. ضرورة تمتع الباحث بالذكاء والقدرة على تقييم المراجع والوثائق التي يطالعها بذكاء وفطنة، وذلك لتمييز الآراء والاتجاهات وإضفاء صفة المنطقية على استنتاجاته.
5. التزام الباحث بأقصى درجات التركيز الذهني والانتباه التام أثناء عملية المطالعة، لضمان عدم إغفال أي تفاصيل أو جزئيات قانونية جوهرية في بناء هيكل بحثه.
6. أهمية اختيار بيئة مكانية هادئة ومريحة تساعد على التأمل والتفكير المتأني بين فترات القراءة المختلفة، مما يتيح للذهن فرصة الربط والمقارنة بين الأفكار.

1- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 63.

2- عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 93.

3- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 67.

7. مراعاة الجانب النفسي والصحي للباحث عبر تجنب القراءة في أوقات الأزمات والضغوط، وذلك لضمان صفاء الذهن وتحقيق أعلى مستويات التحصيل العلمي والاستفادة المعرفية.

الفرع الثاني: أنواع القراءة العلمية

تُعد القراءة الركيزة الأساسية والوسيلة التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية جمع المادة العلمية وتوظيفها لمعالجة موضوع البحث، وهي بمثابة التمهيد الضروري للأفكار التي يعتزم الباحث إنتاجها، وتنقسِمُ إلى ثلاثة أنواع متكاملة:

أولا: القراءة السريعة

وتُعرف أيضاً بالقراءة الكاشفة أو الاستطلاعية، وتُعتمد غالباً في مرحلة البحث الببليوغرافي الأولي؛ حيث ينصب اهتمام الباحث فيها على فحص عناوين الكتب، والفهارس، ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع. وتكمن الغاية من هذا النوع في اختيار الفصول والأبواب ذات الصلة بالموضوع، وتفحصها بصورة خاطفة لتحديد قيمتها العلمية ومدى ارتباطها الفعلي بالبحث، مما يسمح للباحث باستبعاد المراجع ذات العناوين الجذابة والمحتوى الضعيف[1]. كما تهدف هذه القراءة إلى تدعيم قائمة المصادر بوثائق جديدة، ومعرفة سعة آفاق الموضوع وجوانبه المختلفة، واكتشاف الأطروحات القديمة والحديثة، مما يساعد في رسم الملامح العامة والخطوط العريضة لخطة البحث[2]، وتصنيف المراجع إلى عامة ومتخصصة.

1- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث و قواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت ، 1998، ص 71.
2- عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 94.

ثانيا: القراءة العادية

و تسمى بالقراءة المتأنية، وهي المرحلة التي تلي القراءة السريعة وتتركز على الموضوعات التي استقر الباحث على أهميتها[1]؛ فبعد تصفح المضامين وتصنيف المراجع ذات الارتباط المباشر، ينتقل الباحث إلى مستوى أكثر عمقاً وتركيزاً يهدف من خلاله إلى استيعاب الأفكار وترتيبها وفهم معانيها تمهيداً لتدوينها في الملفات والبطاقات[2]. وتستهدف القراءة العادية حصر المصادر وثيقة الصلة بالموضوع بشكل دقيق، وتجميع الأفكار وتصنيفها وفقاً لما تقتضيه خطة البحث، كما تسمح للباحث بتعديل هذه الخطة سواء بإضافة عناصر جديدة أو حذف أخرى بناءً على ما استجد لديه من معارف، وصولاً إلى استخلاص النتائج الأولية وتوثيقها منهجياً.

ثالثا: القراءة المعمقة

وهي قراءة فاحصة ومركزة ذات قيمة علمية عالية تستهدف الوثائق وطيدة الصلة بجوهر البحث، مما يتطلب من الباحث أقصى درجات التمعن والدقة والتكرار. وتعتبر القراءة العميقة الحجر الأساس الذي يرتكز عليه البحث العلمي لأنها تقود نحو التحليل القوي والمنهجية الجيدة؛ ففي هذا المستوى، يُعمل الباحث فكره فيما يقرأ، فيحلل ويركب، ويقارن ويُفسر، وينتقد ويستنتج[3]، وهو ما يتطلب صرامة والتزاماً أكبر مما سبق. وتهدف القراءة المعمقة إلى تمكين الباحث من تحديد إطار المشكلة بدقة، والتعرف على الفرضيات والآراء الفكرية السابقة، وفهم المناهج العلمية المستخدمة ومدى فعاليتها أو الحاجة لمعالجة الموضوع بزوايا نظر مغايرة. كما تسمح بتعميق الأفكار ومناقشتها، وإبداء الرأي الشخصي للباحث، وصولاً إلى صياغة النتائج النهائية للبحث بناءً على الإحاطة الكاملة بجميع عناصر الموضوع[4].

1- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 143.

2- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 106.

3- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص 72.

4- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 76.

المطلب الثاني: تخزين المادة العلمية

بمجرد أن يستوفي الباحث عملية حصر الكتب والرسائل الأكاديمية وسائر المصادر والمراجع التي تشتمل على الحقائق والبيانات العلمية اللازمة، يبدأ في تنظيم هذا الرصيد الوثائقي وترتيبه؛ وهي عملية تتم وفق أسلوبين، الأسلوب التقليدي ، و الحديث.

الفرع الأول: الأسلوب التقليدي لتخزين المادة العلمية[1]:

يُعد هذا الأسلوب من الركائز التاريخية المتعارف عليها في مناهج البحث العلمي، وينقسم إلى وسيلتين هما: البطاقات والملفات. ولا يستهدف هذا الأسلوب صياغة المسودة النهائية للبحث بشكل مباشر، بل يرمي إلى تمكين الباحث من بناء قاعدة بيانات ومادة علمية أولية تغنيه عن العودة المتكررة للأوعية الأصلية أثناء مرحلة التحرير.

أولا: طريقة البطاقات[2]

تقوم هذه الطريقة على استخدام قصاصات من الورق المقوى، حيث يخصص الباحث وجهاً واحداً للتدوين لضمان وضوح الرؤية وسهولة الجرد، ويجب أن تشتمل كل بطاقة على البيانات التوثيقية الكاملة والمتمثلة في:

- الهوية الكاملة للمؤلف.
- العنوان الدقيق للمصدر أو المرجع أو الوثيقة محل الاقتباس.
- بيانات الجزء ورقم الطبعة.
- تفاصيل النشر (دار النشر، بلد النشر، وسنة النشر).
- تحديد أرقام الصفحات التي أخذت منها المعلومة.

1- سهيلة بوزبرة، محاضرات منهجية إعداد مذكرة، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020،2021، ص 16.

2- إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 249.

- الإشارة إلى اسم المكتبة التي يتواجد بها المرجع لتسهيل العودة إليه عند الضرورة.

ثانيا: طريقة الملفات:

تعتمد هذه الطريقة على استخدام غلاف سميك مجهز بماسكة لتثبيت الأوراق، حيث يقوم الباحث بتنظيم هذه الأوراق وتصنيفها في شكل مجموعات أو ملفات فرعية تمنع اختلاط المادة العلمية، ويتم ترتيبها وفقاً لهيكل خطة البحث؛ بحيث يُخصص قسماً للمقدمة، وأقساماً مستقلة لكل باب أو فصل بما يتضمنه من مباحث ومطالب. ويُفصل بين هذه الأقسام بورق مقوى ذو جانب بارز يُدون عليه العنوان المناسب لتسهيل عملية الوصول للمعلومة وسرعة فتح الملف المطلوب، مع استحسان إضافة قسم احتياطي تحسباً لأي فصول أو عناصر قد تستجد أثناء البحث.

ويتوجب على الباحث عند إتباع هذه المنهجية مراعاة الضوابط التالية[1]:

- الكتابة على وجه واحد فقط من الورق، مع قصر التدوين على المعلومات والمواد العلمية وثيقة الصلة ببعضها البعض.
- الحرص على وضع عنوان مستقل لكل معلومة لتسهيل تصنيفها لاحقاً ضمن أجزاء الخطة، مع توثيق المصدر في رأس الورقة بذكر اسم المؤلف وعنوان المرجع وبيانات النشر الكاملة.
- استخدام أوراق بيضاء عادية للتدوين، ويُفضل إفراد كل نص في ورقة مستقلة مع ترك مساحة كافية للتعليق الشخصي أو إضافة أي ملحوظات علمية لاحقة.
- إمكانية استخدام ملفات متعددة في حال تضخم المادة العلمية وضيق المساحة في الملف الواحد.

ويتضح مما سبق أن هذا الأسلوب يتميز بمرونة أكبر وسهولة في الاستعمال مقارنة بطريقة البطاقات، حيث يمنح الباحث قدرة فائقة على التحكم والسيطرة على المعلومات من حيث الحيز المكاني، ويوفر آلية فعالة للمراجعة والمتابعة المستمرة لما تم جمعه. كما أنها طريقة

1- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص ص 157، 158.

أكثر إحكاماً في إدارة أجزاء البحث؛ فبمجرد وضع الخطة الأولية، يبادر الباحث بفتح ملف خاص لكل عنصر من عناصرها، ليجمع فيه كافة المادة العلمية التي سيتم توظيفها لاحقاً في مرحلة التحرير والصياغة النهائية[1].

الفرع الثاني: الأسلوب الحديث لتخزين المادة العلمية[2]

واكبت مناهج البحث العلمي التطور التكنولوجي المعاصر، مما أدى إلى ظهور آليات حديثة تتيح للباحث تجميع المادة العلمية وتخزينها بمرونة وكفاءة عالية، وتتمثل أبرزها في:

أولا: تقنية النسخ والتصوير

شهدت هذه الوسيلة إقبالاً واسعاً من قبل الباحثين نظراً لسهولة توفرها وتكلفتها الزهيدة، فضلاً عن دورها الجوهري في اختصار الوقت والجهد المبذول في النقل اليدوي. وتسمح هذه الطريقة للباحث باقتطاع الأجزاء ذات الصلة بموضوعه فقط من المراجع الضخمة، حيث يكتفي بتصوير الصفحات المطلوبة مع توثيق بيانات المرجع كاملة، دون الحاجة لتحمل عبء شراء الكتاب كاملاً أو استنساخه يدوياً.

ثانيا: نظم المعلومات الآلية

أحدثت الثورة الرقمية طفرة في الخدمات البحثية، ويبرز الحاسب الآلي كأداة محورية في هذا السياق؛ حيث يتميز بقدرة فائقة على حفظ وتخزين كميات هائلة من المعلومات وحمايتها من العوامل الطبيعية التي قد تصيب الورق كالتلف أو ضياع معالم الكتابة. كما يمنح هذا النظام الباحث مرونة عالية في معالجة البيانات، سواء بالإضافة أو التعديل أو الحذف المباشر. ومع ذلك، يستوجب هذا الأسلوب قدراً عالياً من الحيطة والحذر واتخاذ التدابير التقنية اللازمة للوقاية من مخاطر الفيروسات البرمجية التي قد تؤدي لضياع المادة العلمية[3].

1- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 97.

2- سهيلة بوزبرة، المرجع السابق، ص 17

3- ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص 254.

و مع ذلك فإن الاعتماد على هذه الوسائل التقنية، رغم ما يتطلبه من تدريب ومهارة لدى الطالب، يظل الخيار الأمثل لاستثمار الوقت والمال والجهد وتوجيهه نحو الجوانب التحليلية والإبداعية في البحث.

المبحث السادس: خطة البحث

بعد صياغة الباحث لموضوع بحثه في شكل علمي سليم، يتعين عليه من خلال علاقته مع مشرفه عمل خطة بحث التي تمثل الإطار أو التصور الذي يقوم في ذهن الباحث من خلال قراءاته و اطلاعاته للمسألة موضوع البحث[1]، و وضع الخطة من المسائل التي تلي مباشرة اختيار موضوع البحث ، و يتعين أن تسبقها قراءة عامة لموضوع التخصص و موضوع البحث على وجه الخصوص ، يحدد من خلالها النقاط التي يمكن أن يتطرق إليها في بحثه .

المطلب الأول، مفهوم خطة البحث

تُعد خطة البحث الهيكل العام الذي يضبط معالم الدراسة ويحدد آفاقها الموضوعية[2]؛ فهي بمثابة هندسة تقنية وفنية تُمكّن الباحث من السيطرة على أبعاد موضوعه عبر إبراز عناصره الجوهرية والتمييز بين مسائله الأساسية والثانوية، مما يمنح القارئ تصوراً شاملاً للبناء الهيكلي للبحث ومنظومة أفكاره.

الفرع الأول: تعريف خطة البحث

تعد خطة البحث " إحدى المتطلبات الأساسية في خطوات البحث العلمي، سواء كان البحث سيقدم كرسالة جامعية، أو كان لغرض النشر، أو في أي مجال من المجالات العلمية."[3]والخطة يجب أن تجمع عناصر البحث وجزئياته كلها، أي: "تتضمن عرضا وافيا

1 – احمد إبراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص ص 152،153.

2- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص 55.

3- يحي حاجي، محاضرات في منهجية إعداد مذكرة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، 2022-2023، ص 49.

ودقيقا لأجزاء البحث."[1] ، و تعرف أيضا أنها تصميم البحث و هيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي ، أو هي المشروع الهندسي لأجزاء البحث، تهدف إلى ترتيب الأفكار و البيانات المحصلة بصفة منتظمة و متسلسلة و مرتبطة بعضها بالبعض، بالتمييز بين المسائل الهامة و الثانوية و الفرعية التي تتضمنها هذه البيانات و المعلومات، و تعتبر الخطة هي الدلالة الأولى على إمكانيات الباحث و مؤهلاته العلمية لمعالجة الموضوع و الإبداع فيه[2].

الفرع الثاني: أهمية خطة البحث

تكتسي الخطة أهمية بالغة في البحث العلمي الأكاديمي، كونها تعكس الخصوصية الموضوعية لكل بحث وتحدد التقسيمات المناسبة له. فهي التي تمنح الانطباع الأول عن جودة العمل، وتُشكل فهرساً ذهنياً للأفكار المحورية، وواجهةً للبناء الفكري تُبرز قيمة الموضوع وتُمهد الطريق للوصول إلى النتائج بيسر؛ لذا فإن إعطاءها العناية القصوى أمرٌ لا غنى عنه. وليس من قبيل المبالغة وصف عملية التخطيط بالعملية الهندسية؛ حيث يتولى الباحث مهمة تنسيق المباحث وضمان التلاؤم بين أجزائها، مع التركيز على النقاط الجوهرية. ويتجلى التميز بين باحث وآخر في تلك اللمسات الفنية والقدرة على عرض الأفكار في صورة متناسبة وجذابة[3].

إن الشروع في البحث دون خطة مسبقة ومدروسة يُعد هدراً للوقت وتبديداً للجهد؛ إذ إن إهمالها قد يضطر الباحث إلى إعادة الكتابة من جديد بعد اكتشاف خلل في الترابط والتنسيق، وهو أمر يصعب تداركه بعد إتمام صياغة البحث كلياً[4]. وعليه، تظل الخطة عملية جوهرية في كافة البحوث العلمية؛ فهي الأداة التي تُمكّن الطالب من ترتيب حججه ومناقشة أطروحاته للإجابة على إشكالية البحث، كما أنها الوسيلة التي تيسّر على القارئ استيعاب مضامين الدراسة بمجرد الاطلاع عليها.

1- مهدي فضل الله ، المرجع السابق، ص 54.

2- فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 29.

3- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص 55.

4- المرجع نفسه، ص 55.

المطلب الثاني: ضوابط وضع خطة البحث

إن إعداد خطة البحث يتطلب احترام جملة من الشروط و ضرورة التقيد بقالب معين.

الفرع الأول: شروط وضع خطة البحث

يتعين على الباحث عند شروعِه في هندسة خطة بحثه الالتزام بمجموعة من الشروط الجوهرية والشكلية التي تضمن سلامة البناء العلمي للمذكرة، وتتمثل في[1]:

أولا:الوحدة الموضوعية والارتباط بالإشكالية

يجب أن تنبثق كافة تقسيمات الخطة من صميم مشكلة البحث؛ فالعناوين هي تفرعات دقيقة تعكس الجوانب الفرعية للإشكال المركزي. فكل قسم في الخطة يجب أن يمثل خطوة منطقية للإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح في المقدمة.

ثانيا:الوضوح المنهجي والتفصيل الدقيق

يشترط في الخطة أن تكون واضحة المعالم، مفصلة بما يكفي لإبراز حدود الموضوع؛ فالخطة الغامضة أو المقتضبة جداً تعكس تشتتاً لدى الباحث، بينما التفصيل المنهجي يمنح القارئ ثقة في إحاطة الباحث بجوانب موضوعه.

ثالثا:الشمولية والاستقصاء[2]

يجب أن تستوعب الخطة كافة العناصر والجزئيات التي يتطلبها التحليل القانوني للموضوع؛ بحيث لا يُغفل أي جانب جوهري يترك فجوة في البحث، وبذلك تكتمل الصورة الكلية للدراسة دون نقص.

1- يحي حاجي، المرجع السابق، ص ص 49، 50.

2- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 89.

رابعا: الترتيب المنطقي

ينبغي أن تُبنى الخطة على نسق تصاعدي (من الكليات إلى الجزئيات)، حيث تندرج العناوين الفرعية تحت الأصول الكلية بانسجام تام. ويقاس نجاح الخطة بمدى تلاحم عناصرها؛ فإذا ما حُذف عنصر أو نُقل من مكانه، ظهر خلل بيّن في بنية البحث واتساقه المنطقي.

خامسا: تجنب الازدواجية والتكرار

يعد تكرار العناوين عيباً منهجياً جسيماً؛ فلا يجوز معالجة فكرة تحت عنوان معين في فصل ما، ثم إعادة طرحها بعنوان مشابه في فصل آخر. فكل عنوان يجب أن يضيف قيمة معرفية جديدة ومستقلة عما سبقه.

سادسا: التوازن الشكلي والموضوعي

يقصد به التقارب الكمي بين أقسام البحث؛ فمن غير المنطقي منهجياً أن يضم المبحث الأول أربعة مطالب بينما يقتصر المبحث الثاني على مطلب واحد. كما يجب مراعاة التوازن في عدد الصفحات؛ فإذا بلغت صفحات الفصل الأول (40) صفحة، فلا يصح أن يأتي الفصل الثاني في (10) صفحات فقط، بل يجب تقريب الحيز المخصص لكل فكرة بما يتناسب مع قيمتها العلمية.

سابع: استقلالية الصياغة اللفظية للعناوين

عند الانتقال من العناوين الكلية إلى الفرعية، يجب صياغة العنوان بشكل كامل وجامع، وتجنب الاعتماد على الضمائر العائدة على العنوان السابق.

الفرع الثاني: قالب خطة البحث

تعتبر القوالب بمثابة الأطر التنظيمية التي تُصاغ ضمنها أجزاء البحث العلمي، ويُشترط في بنائها التدرج التنازلي المنظم من الكليات وصولاً إلى الجزئيات، لضمان اتساق

الهيكل العام للخطة وفق التسلسل الآتي: (الكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولاً، 1، أ). ويتحدد اختيار القالب المناسب تبعاً لطبيعة المادة العلمية والدرجة الجامعية؛ فبينما قد تبدأ أطروحة الدكتوراه بالقسم أو الباب نظراً لضخامتها، تقتصر مذكرات الماستر والماجستير عادةً على البدء بالفصل أو المبحث، مع الالتزام بإدراج التقسيمات الصغرى المنبثقة عنها.

ومن القواعد المنهجية الجوهرية ضرورة التزام الباحث بوحدة النسق طوال مراحل البحث؛ إذ لا يجوز تغيير آلية التقسيم بعد اعتمادها، كأن يتم تقسيم مطلب إلى فروع بينما يُقسم مطلب آخر إلى أولاً وثانياً، أو الخلط بين الترقيم العددي والحرفي في مستويات متناظرة، لأن ذلك يؤدي إلى خلل في بنية الدراسة. كما يتعين على الباحث أن يكون مستوعباً لخلفيات خطته التفصيلية، دقيقاً في توزيع المادة العلمية على أجزائها بما يخدم الإشكالية المطروحة، مدركاً أن طريقة عرض النتائج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذا التقسيم الهيكلي[1].

إن الخطة المتميزة هي التي تنبثق مباشرة من الإشكالية المركزية وتفرعاتها، وتضمن تنسيقاً محكماً بين العناوين الرئيسية والفرعية وأسلوب العرض، مما يعكس بوضوح إحاطة الباحث الكاملة بموضوع دراسته وتمكنه من كافة أبعاده.

الفصل الثاني: المرحلة التحريرية و الشكل النهائي للمذكرة

إن كتابة البحث العلمي هو فن تحويل ما دونه الباحث من مادة علمية و ملاحظات، و ما وضعه من ضوابط و إجراءات و ما استخلصه من استنتاجات إلى مادة علمية واضحة و دقيقة و مفهومة ، مع الالتزام بقواعد الصياغة و الأسلوب و استخدام اللغة القانونية ، و القواعد الشكلية من اجل وضع البحث في شكله النهائي.

1- يحي حاجي، المرجع السابق، ص ص50، 51.

المبحث الأول: المرحلة التحريرية

عند انتهاء الباحث من اختيار موضوعه و جمع المصادر و المراجع ذات الصلة و تخزين المعلومات، ينتقل إلى مرحلة حاسمة في مشوار بحثه و هي مرحلة التحرير وفق أساليب منهجية ، فالباحث المتمكن من اللغة و أساليبها و قواعدها ، و المستوعب لمشكلة بحثه هو الذي يتمكن في الأخير من صناعة بحثه، و ذلك بإحكام الربط بين المواد المقتبسة و المناسبة لموضوعه و ترتيبها و تصنيفها و تحليلها و مناقشتها و إبداء رأيه فيها ، و من ثم تقديمها للقارئ في صورة مقنعة [1].

المطلب الأول: أسلوب الكتابة العلمية

تعد الكتابة فناً رفيعاً تتكامل فيه الموهبة الفطرية مع الدراسة الأكاديمية والممارسة المستمرة[2]. ورغم أن الإبداع شرط أساسي في الكتابة الأدبية والعلمية على حد سواء لضمان جذب القارئ ودفع الرتابة عنه، إلا أن دور الموهبة المجردة ينحسر نسبياً في المجال العلمي؛ وذلك نظراً لخصوصية الأسلوب البحثي الذي يخضع لضوابط صارمة وقواعد منهجية محددة لا يمكن تجاوزها. ومن هذا المنطلق، يقع على عاتق الباحث مسؤولية الالتزام التام بالسلامة اللغوية والمعايير الشكلية والموضوعية التي تقتضيها الكتابة العلمية .

الفرع الأول: الاعتماد على الأسلوب المباشر في الكتابة

باعتبار أن الباحث يكتب لجمهور القراء لا لنفسه، فإنه ملزم باعتماد أسلوب يتسم بالوضوح التام، وانتقاء ألفاظ وتراكيب جمل تعبر عن مقصده بدقة ومباشرة؛ تفادياً لإرهاق

1- رقية احمد داود، محاضرات في منهجية إعداد مذكرة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص القانون البحري و النقل، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023، ص 44.

2- أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، الجزء الأول، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص63.

3- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص 199.

القارئ في استنباط المعاني. فالأسلوب العلمي يرتكز أساساً على المنطق لتفسير الحقائق العلمية وتفكيك ما قد يكتنفها من غموض[1].

ولتحقيق النجاح في الصياغة، لا بد من توافر شرطي الوضوح والبساطة بعيداً عن التكلف أو الزخرفة اللفظية؛ وهذا يقتضي بالضرورة أن تكون الأفكار ذاتها واضحة في ذهن الباحث، وأن تكون الألفاظ الدالة عليها دقيقة ولا تقبل التأويل. وفي حال اضطر الباحث لاستخدام مصطلحات غير مألوفة أو تحتمل أكثر من معنى، وجب عليه توضيحها بإيجاز في الهامش.

وفيما يخص البحوث القانونية، يتعين على الباحث التقيد بـ الأسلوب القانوني المتخصص[2]، مع تجنب الأنماط الأدبية أو الصحفية؛ إذ يجب الابتعاد عن المجاز والمحسنات البديعية والعبارات التي لا تنتمي للغة العلم. كما تقتضي أخلاقيات البحث العلمي أن يتحلى الباحث بالتواضع الأكاديمي عند التحليل والمناقشة، لذا يُنصح بتجنب ضمائر المتكلم (أنا، نحن) التي قد توحي بالتحيز أو الغرور، والابتعاد عن ألفاظ الجزم والقطع (مثل: أجزم، أؤكد،...) و استبدالها بعبارات موضوعية من قبيل: (يبدو أن، يُلاحظ، يُستنتج مما سبق)؛ وذلك إقراراً بأن الحقائق العلمية في تطور مستمر وما يُعد صحيحاً اليوم قد يُعاد النظر فيه غداً[3].

إضافة إلى ذلك، يجب التزام الإيجاز والتركيز، وتجنب الحشو والاستطراد غير المبرر الذي يثقل كاهل البحث دون إضافة علمية حقيقية، مما قد يصيب القارئ بالملل ويفقد العمل قيمته.

كما يجب أن يُراعى في تحرير المذكرة إتباع منهجية التدرج من العام إلى الخاص؛ بحيث يتم تأصيل المسألة في سياقها العام قبل الولوج إلى جزيئاتها الدقيقة محل الدراسة، وهو ما يضمن تسلسلاً منطقياً يساعد القارئ على تتبع الأفكار والنتائج بانسجام.

1- رقية احمد داود، المرجع السابق، ص 48.

2- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 161.

الفرع الثاني: سلامة اللغة و ضوابط التعبير القانوني

تعتبر اللغة الوعاء الجوهري للفكر، مما يفرض على الباحث القانوني حرصاً بالغاً على صياغة مذكرته بلغة سليمة تترفع عن الأخطاء الإملائية والنحوية، التزاماً بأصول المنهجية الأكاديمية التي تقتضي انتقاء الألفاظ المناسبة لطبيعة البحث القانوني بدقة متناهية. ومن هذا المنطلق، يتعين على الباحث صياغة أفكاره ضمن جمل قصيرة ومركزة تؤدي المعنى المقصود دون زيادة أو نقصان؛ فالبلاغة القانونية تكمن في الإيجاز، حيث أن أي تجاوز للمدى اللفظي الضروري يُعد لغواً وحشواً يسيء لجوهر المعنى. كما يستوجب البناء المنطقي للمذكرة أن تكون الفقرات متناسقة ومتسلسلة، تبعث على التشويق الذهني وتضمن وحدة الموضوع[1].

وفي ذات السياق، تبرز أهمية استخدام اللغة الفنية المتخصصة، في وجوب تطابق المصطلحات المستخدمة مع طبيعة التخصص القانوني، لاسيما وأن الباحث في العلوم القانونية ملزم باستعمال المصطلحات كما وردت في النصوص التشريعية الرسمية، مع احترام دلالاتها ومفاهيمها الراسخة لدى أهل الاختصاص دون توسع أو تأويل سطحي[2]. ويقترن هذا الانضباط اللفظي بضرورة التزام الموضوعية التامة، وذلك بتفادي أساليب السخرية أو التهكم أو الاستفزاز، والابتعاد كلياً عن عبارات التفخيم والألقاب البروتوكولية التي تخرج البحث عن مساره العلمي المتجرد.

أما من الناحية التقنية، فإن سلامة اللغة تمتد لتشمل قواعد كتابة الأرقام؛ إذ يمتنع منهجياً استهلال الجمل برقم عددي، بل يعوض بالكتابة الحرفية إذا اقتضت الجملة ذلك، في حين تُخصص الأرقام الحسابية للتعبير عن النسب المئوية، المبالغ المالية، والتواريخ، مع مراعاة توحيد الصيغة الرقمية عند توالي مجموعة من الأرقام المتباينة لضمان الوضوح البصري والدقة الإحصائية في متن المذكرة.

1- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص 80.

2 – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 160.

الفرع الثالث: احترام علامات و الوقف و الترقيم

تُعرف علامات الترقيم بأنها رموز اصطلاحية توضع بين الكلمات أو الجمل لغرض تنظيم القراءة؛ فهي التي تُعين القارئ على معرفة مواضع الوقف، وتحدد طريقة الأداء وتزيل الإبهام واللبس عن المغزى المعنوي. ويتعين على الباحث القانوني الالتزام الدقيق بهذه القواعد لإخراج مادته العلمية في أفضل صورة، ومن أبرز هذه العلامات واستخداماتها ما يلي[1]:

- **النقطة** (.): تدل على الوقف التام، وتوضع في نهاية الجمل التي اكتمل معناها، وفي ختام الحواشي والمراجع، وعقب الفقرات المرقمة، كما تستخدم لتمييز الأسماء المختصرة مثل (الو.م.أ) أي الولايات المتحدة الأمريكية .
- **الفاصلة** (،): وتستخدم للفصل بين الجمل القصيرة المرتبطة ببعضها، وبين أنواع الشيء وأقسامه، وبعد المنادى أو كلمات الجواب (نعم، لا، بلى)، وفي الهوامش للفصل بين بيانات المصدر الواحد.
- **الفاصلة المنقوطة** (؛): توضع بين الجمل الطويلة لتمكين القارئ من التنفس، أو بين جملتين تكون الثانية سبباً للأولى أو نتيجة لها، كما تُستخدم في الهوامش للفصل بين مراجع متعددة تعود لفكرة واحدة.

- **النقطتان الرأسيتان** (:): تدلان على وقف متوسط، وتوضعان قبل القول المنقول، أو قبل التفصيل بعد الإجمال، وقبل الأمثلة التوضيحية[2].
- **النقطتان مع الشرطة** (:–): وتستخدمان غالباً بعد عبارات الشرط أو الكلمات التي تليها قائمة مثل: "كما يأتي:–".
- **علامة الحذف** (...): عبارة عن ثلاث نقاط أفقية تدل على أن هناك جزءاً محذوفاً من النص المقتبس لا يتطلبه موضوع البحث، أو للدلالة على وجود أمثلة أخرى لم تُذكر.

1- مسعد عبد الرحمان زيدان، المرجع السابق، ص ص 239-242.

2- صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل و الأبحاث القانونية، دار النهضة، القاهرة، 2008، ص ص 144، 145.

- **علامة الاستفهام** (؟): توضع في نهاية الجمل الاستفهامية أو التساؤلات، وقد تأتي مزدوجة مع التعجب (؟!) في حالات الاستفهام الإنكاري.
- **علامة التعجب** (!): وتسمى علامة التأثر، وتوضع في نهاية الجمل التي تعبر عن دهشة، أو استغاثة، أو دعاء، أو تحذير، وبعد صيغ المدح والذم (نعم وبئس).

- **الشرطة والشرطتان** (– / – –): توضع الشرطة الواحدة للفصل بين العدد والمعدود أو في المحاورات، بينما تُستخدم الشرطتان لحصر الجمل الاعتراضية (كجمل الدعاء أو التفسير) التي يمكن حذفها دون أن يتأثر أصل الجملة.
- **علامتا التنصيص** (" "): وتسميان الشولتان المزدوجتان، وتُستخدمان لحصر النصوص المقتبسة حرفياً (آيات، أحاديث، نصوص قانونية) لتمييزها عن كلام الباحث.
- **القوسان الهلاليان** ( ): يوضعان لحصر الأرقام في المتن، أو الأسماء الأجنبية، أو لتوضيح معنى عبارة غامضة.
- **القوسان المركونان [ ]**: ويستخدمان غالباً لحصر الزيادات التي يضيفها الباحث من عنده داخل نص مقتبس بغرض التصحيح أو التوضيح[1].

المطلب الثاني: الاقتباس و ضوابط الأمانة العلمية

تعد الأمانة العلمية الركن الأساسي الذي تقوم عليه مصداقية البحث الأكاديمي، وهي تفرض على الباحث التزاماً أخلاقياً ومنهجياً بضرورة إرجاع الأفكار والآراء إلى أصحابها الأصليين. ويتجلى هذا الالتزام في عملية الاقتباس التي تُثري المادة العلمية وتدعم وجهة نظر الباحث، شريطة أن يتم توثيقها بدقة في أسفل الصفحة عبر خط فاصل يميز المتن عن الهامش، حيث تُدرج كافة البيانات المتعلقة بمصدر المعلومة أو الفكرة المقتبسة، وهو ما يشكل وحدة موضوعية متكاملة تضمن حق المؤلف وتوفر للقارئ إمكانية التحقق من صحة النقل.

1- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 105،106.

الفرع الأول: الاقتباس

يعد الاقتباس محاولة الباحث الاستشهاد بما كتب حول موضوعه، من اجل دعم أو بيان وجهة نظر مدعمة لرأيه، أو مخالفة له، أو لشرح فكرته، أو تبسيطها، وفق المفهوم الذي جاء به غيره أو لبيان السند القانوني لما يقوله، أو لتحليل هذا السند و تقييمه[1].

أولا: أنواع الاقتباس

ويأخذ الاقتباس في الدراسات القانونية صورتين أساسيتين هما:

1- الاقتباس الحرفي أو المباشر[2]: وهو الذي يعمد فيه الباحث إلى نقل العبارة أو الفقرة من مصدرها كما هي دون أدنى تغيير في مبناها، ويبرز هذا النوع خاصة عند نقل التعاريف الفقهية الجامعة أو النصوص التشريعية والقرارات القضائية التي تحمل مدلولاً فنياً دقيقاً. ومن الناحية الشكلية، يُحصر النص المقتبس حرفياً بين مزدوجتين (« »).

2- الاقتباس بالمضمون أو غير المباشر[3]: وفيه يقوم الباحث باستيعاب الفكرة أو التحليل من مصدره الأصلي ثم يعيد صياغته بأسلوبه الخاص ولغته الذاتية، مع الحفاظ التام على جوهر المعنى وصحة المدلول. ويُعد هذا النوع وسيلة ناجعة لتلخيص أفكار مطولة أو دمج نتائج دراسات سابقة ضمن التحليل الشخصي للباحث، وهنا لا يلزم استخدام المزدوجتين، بل يكفي تهميش المرجع في الهامش مع استخدام عبارات تفيد التصرف في الصياغة. ويُشترط في كلا النوعين أن يبتعد الباحث عن التحريف أو البتر الذي قد يغير من مقاصد المؤلف الأصلي، وأن يكون اللجوء للاقتباس مبرراً تقتضيه مصلحة البحث بعيداً عن الحشو، مع الحرص الدائم على توثيق بيانات المصدر فور الاقتباس مباشرة ضماناً للمشروعية العلمية والمنهجية.

1--Jean-Pierre Fragnière, comment réussir un mémoire, une thèse, 04eme édition , Paris, 2009, P 92.

2- صلاح الدين الهواري، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص 74.

3- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 181.

ثانيا: أهمية الاقتباس

تكمن القيمة الجوهرية للاقتباس في كونه مرآة عاكسة لشخصية الباحث العلمية وأمانته الأكاديمية؛ فهو لا يعد مجرد وسيلة لجمع المعلومات، بل أداة منهجية تبرز التزام الباحث بالنزاهة والموضوعية كأهم أخلاقيات البحث العلمي. ومن خلال التقيد الصارم بقواعد الأمانة العلمية، يضمن الباحث تحصين عمله من الوقوع في مخاطر السرقة العلمية عبر التوثيق الدقيق لكافة المصادر والمراجع. كما أن براعة الاقتباس وحسن توظيفه تعد دليلاً جلياً على كفاءة الباحث وقدراته المنهجية في الربط بين الآراء الفقهية وبناء هيكل بحثي متماسك.

ثالثا:ضوابط الاقتباس

يخضع الاقتباس لجملة من الشروط والضوابط التي يتعين على الباحث مراعاتها لضمان مشروعية وجودة البحث، وتتمثل أبرز هذه الضوابط فيما يلي[1]:

1- القصد والاعتدال: يجب على الباحث تجنب الإكثار من الاقتباسات، بحيث يقتصر النقل على ما هو ضروري ومبرر لخدمة المتن، ضماناً لبروز شخصية الباحث وعدم ذوبانها خلف آراء الآخرين.

2- حصر الحالات النوعية: يُستحسن قصر الاقتباس الحرفي على النصوص ذات الطبيعة الخاصة التي تتطلب دقة متناهية، كالنصوص التشريعية، والأحكام والقرارات القضائية، و التعاريف الفقهية الجامعة التي قد تفقد دقتها عند إعادة الصياغة.

3- مراعاة الحيز الكمي: يُشترط عدم الإطالة في النص المقتبس؛ إذ يُفضل ألا يتجاوز الاقتباس الواحد ستة أسطر في الصفحة الواحدة، فإذا استغرق الاقتباس صفحة كاملة فإنه يخرج عن وصفه نقلاً ليصبح نسخاً يخل بالقيمة العلمية.

1- احمد شلبي، كيف تكتب بحثا او رسالة، الطبعة التاسعة ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1976، ص ص 99،100.

4- الدقة في الفهم والنقل: يجب على الباحث استيعاب القواعد والأحكام والفرضيات المراد اقتباسها استيعاباً كاملاً قبل نقلها، لضمان الأمانة في عرض آراء الغير وعدم تحريف مقاصدهم، مع الالتزام التام بقواعد الدقة التي تضمن صحة الاستفادة العلمية.

5- التركيز وتجنب الهفوات: تتطلب عملية الاقتباس تركيزاً عالياً لتفادي الأخطاء المادية أو اللغوية أثناء النقل، وذلك منعاً لنسبة أي خطأ أو هفوة للمؤلف الأصلي بغير حق.

6- الانسجام والوحدة الموضوعية: لابد أن يتحقق التوافق والانسجام التام بين النص المقتبس ومضمون البحث، بحيث يظهر الكلام كبنية واحدة متصلة، مع ضرورة تحاشي أي تعارض أو تناقض بين ما يقتبسه الباحث وبين الأفكار التي يطرحها شخصياً في دراسته.

الفرع الثاني: الالتزام بالأمانة العلمية و الابتعاد عن السرقة العلمية

تُعد الأمانة العلمية المنهج و المسار الأمثل والوحيد الذي يضمن للباحث في مختلف العلوم والتخصصات إنجاز دراسات جادة، بعيداً عن الثغرات المنهجية أو الانزلاقات التي قد تمس بمصداقية البحث. فهي تمثل في جوهرها المبادئ والضوابط الأخلاقية الأساسية التي تُنظم مسار البحث العلمي، بدءاً من مرحلة الإعداد والتنفيذ وصولاً إلى مخرجاته النهائية، امتثالاً للممارسات الأكاديمية المتعارف عليها[1].

ولكي ينجز الباحث بحثه بأعلى درجات الجودة والنزاهة، فإنه ملزم بالاحتكام إلى منظومة من الضوابط الأخلاقية الصارمة التي تكفل حماية حقوق الملكية الفكرية للأفراد والمؤسسات. ويشمل هذا الالتزام كافة مراحل البحث، سواء عند جمع البيانات، أو نقلها، أو تحليلها، أو صياغتها في المتن؛ وذلك لضمان التزامه الكامل بمعايير الأمانة العلمية، وتجنب

1- عصام زيقم، علي بن ميلة، أخلاقيات الإحالة العلمية في منهجية البحث العلمي -الاقتباس والتهميش أنموذجاً-، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، المجلد 03، العدد 01، جوان 2021، ص 110.

أي شبهة للسرقة الأدبية أو العلمية التي قد تعرضه للمساءلة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

أولا: الالتزام بالأمانة العلمية

تُعد النزاهة والأمانة العلميتان العمود الفقري الذي يقوم عليه البحث العلمي، فهما لا تمثلان مجرد قواعد إجرائية، بل هما التزام أخلاقي يعكس تواضع الباحث وعمق مسؤوليته تجاه المعرفة. وتقتضي النزاهة العلمية من الباحث تبني منهجية عرض موضوعية ومحايدة، تبتعد عن التحيّز الشخصي أو محاولات طمس الجوانب الإيجابية أو تضخيم السلبيات في آراء الآخرين. كما يفرض هذا الالتزام على الباحث اعتماد أسلوب حوار أخلاقي يبتعد به عن الهجوم الشخصي أو السخرية، مع الحرص على إفساح المجال لعرض آراء الفقهاء بجميع توجهاتهم دون تمييزٍ عرقي أو ديني أو منهجي، إيماناً بأن كمال البحث يتجلى في التعددية الموضوعية؛ فالخذف أو الانتقائية في نقل الآراء يعد ممارسة تفتقر إلى النزاهة وتفقد البحث قيمته العلمية[1].

وتتكامل هذه النزاهة مع الأمانة العلمية التي تُحمل الباحث مسؤولية فكرية تجاه المصادر التي يستقي منها أفكاره؛ إذ يُعد التوثيق الدقيق والاقتباس المنهجي في متن البحث تجسيداً لهذه الأمانة، حيث يلتزم الباحث بنسب كل فكرة أو معلومة إلى أصحابها الأصليين بكل دقة. كما أن جوهر الأمانة في البحث القانوني بوجه خاص يكمن في إتاحة الفرصة للقارئ للتحقق من صحة النسب والمصادر؛ فالتهاون في النقل أو الخطأ في التوثيق ليس مجرد زلة عابرة، بل هو خطأ جسيم قد يستتبع شيوع المغالطات العلمية لدى الباحثين اللاحقين الذين سيعتمدون على هذا النقل دون تمحيص، مما يجعل الأمانة والتبصّر في النقل واجباً لا يقل أهمية عن التحليل الذاتي نفسه.

1- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، الجوانب الشكلية و الموضوعية لاسيما في رسائل الماجستير و الدكتوراه، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2010 ، ص 159.

ثانيا: الابتعاد عن السرقة العلمية

تعد السرقة العلمية من السلوكيات المنافية التي تنتهك الأمانة العلمية و يتعلق الأمر أساسا بانتحال الأفكار و المعلومات الخاصة بأشخاص آخرين و نسبتها إلى الباحث ، و في سبيل القضاء على هذا السلوك المنافي لأخلاقيات البحث العلمي جاء القرار الوزاري رقم 1082 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 27 ديسمبر 2020 يلغي القرار السابق رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 .

تعرف السرقة العلمية طبقاً للمادة 3 منه على أنها : كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في فعل تزوير ثابت (عمل ثابت للانتحال و تزوير) للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى . و لهذا الغرض ، تعتبر سرقة علمية ما يأتي :

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين .
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها و أصحابها الأصليين .
- استعمال براهين أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين .
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملاً شخصياً .
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها و أصحابها الأصليين .

- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في أعداده .
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية .
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي .
- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات .
- إدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات و الدوريات من اجل كسب المصداقية دون علم و موافقة و تعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالهم .

و قد نص ذات القرار على جملة العقوبات المقررة في حالة السرقة العلمية:

فقد تناولت المادة 27 منه العقوبات التي يتعرض لها الطالب الذي أثبتت الأدلة المادية الثبوتية ارتكابه سرقة علمية والتي لها صلة بالأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها في مذكرات التخرج في كل المراحل التعليمية قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه .

أما المادة 28 فنصت انه يتعرض إلى نفس العقاب الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم في كل التصرفات التي لها صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية

المطالب بها في المذكرات والأطروحات ومشاريع البحث الأخرى والمثبتة قانونا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة و سحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها.

أما المادة 30 فقد نصت انه يحق للجهات المتضررة مقاضاة مرتكبي السرقات العلمية.

المطلب الثالث: توثيق المصادر و المراجع في الهامش

لا يستقيم أي بحث علمي دون الاستناد إلى قاعدة بيانات موثقة بدقة في هوامشه، فعملية توثيق المصادر والمراجع ليست مجرد رصد آلي للبيانات، بل هي معيار أساسي لقياس مدى جودة البحث وعمق إحاطة الباحث بموضوعه. فالالتزام بذكر المراجع في الهامش يمثل صمام الأمان الذي يحفظ للبحث طابعه الأكاديمي، حيث يمنح المتلقي الأدوات اللازمة للتمييز بين الآراء الشخصية للباحث وبين المسلمات والأطروحات الفقهية والقانونية التي استقى منها دراسته.

الفرع الأول: مفهوم التهميش

يُقصد بالتهميش تلك الإضافات المنهجية التي يضعها الباحث خارج متن النص الأصلي، لخدمة غايات بحثية متعددة، منها توثيق مصادر المعلومات، أو الإحالة إلى أجزاء أخرى من البحث، أو تقديم شروحات وتعليقات إيضاحية. ويشكل التهميش جوهر قواعد الإسناد والتوثيق، التي تلزم الباحث بنسب الأفكار والنصوص المقتبسة إلى أصحابها الأصليين، وهو ما يضفي عليه بعداً أخلاقياً عميقاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الأمانة العلمية في البحث.

كما تتجاوز غاية التهميش مجرد التوثيق الشكلي، لتصل إلى تعزيز مصداقية البحث الأكاديمي، وبث الطمأنينة في نفوس القراء والباحثين حول جودة المصادر المعتمدة. كما

ييسر التهميش مهمة القارئ في العودة إلى الأصول المرجعية، سواء للتحقق من دقة الاقتباس، أو التوسع في فهم جزئية معينة، أو الاستزادة من الآراء الفقهية والقانونية ذات الصلة[1].

هذا و تنقسم الهوامش وظيفياً إلى ثلاثة أنواع رئيسية تخدم مقتضيات البحث العلمي[2]:

- **هوامش المراجع**: وهي الأكثر شيوعاً، وتُستخدم لتوثيق المصادر التي استعان بها الباحث في متن دراسته. وتتم العملية بوضع رقم مرجعي بجانب الفكرة أو النص المقتبس في المتن، يقابله في أسفل الصفحة (الهامش) ذات الرقم مع كامل بيانات المصدر، مما يتيح للقارئ الرجوع إليه بسهولة لأغراض التوثيق أو الاستزادة.
- **الهوامش المفسرة للمتن**: يلجأ الباحث إليها عند الحاجة لتوضيح غموض في النص أو شرح مصطلحات أو وقائع تاريخية، دون أن يضطر لإدراجها في المتن تجنباً للإخلال بالمفهوم العام وتدفق الأفكار. ويُشترط في هذا النوع من الهوامش الالتزام التام بالإيجاز والتركيز.
- **هوامش الإحالة**: تُوظف هذه الهوامش لمنع التكرار والإطالة في البحث، فإذا تكررت فكرة ما في موضعين مختلفين، يكتفي الباحث بمعالجتها بتفصيل في موضع واحد، ثم يحيل القارئ عبر الهامش إلى تلك المعالجة التفصيلية، سواء كانت في موضع سابق أو لاحق، مما يضمن انسيابية البحث وتجنب الاستطراد غير المبرر.

الفرع الثاني: قواعد توثيق المصادر و المراجع في الهامش[3]

تتم عملية توثيق المصادر و المراجع وفق جملة من القواعد و الضوابط كالتالي:

أولا:قواعد توثيق الكتب في الهامش

تُرتب بيانات الكتاب عند الإحالة إليها في الهامش بوضع فواصل بين كل عنصر والآخر، وذلك وفق الترتيب الآتي:

1- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص 136.

2- سهيلة بوزبرة، المرجع السابق، ص44.

3- عصام بارة، محاضرات في منهجية إعداد مذكرة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون إداري و قانون دولي عام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2022،2023، ص59.

1. بيانات المؤلفين:

- **مؤلف واحد:** يُذكر اسمه ولقبه كاملاً.
- **من 2 إلى 3 مؤلفين:** تُذكر جميع الأسماء مفرقة بحرف الواو.
- **أكثر من 3 مؤلفين:** يُذكر اسم المؤلف الأول متبوعاً بعبارة وآخرون أو وغيره[1].
- **الهيئات:** إذا كان المؤلف منظمة أو هيئة، يُكتب اسمها الرسمي محل اسم المؤلف.

2. بيانات العنوان:

- يُكتب عنوان الكتاب كما ورد على الغلاف تماماً، مع إضافة العنوان الفرعي إن وُجد، دون أي اختصار أو تعديل.

3. البيانات التكميلية (المترجم، المجلدات):

- يُذكر اسم المترجم إن وُجد بعد العنوان مباشرة.
- في حال تعدد الأجزاء، يُشار إلى رقم المجلد ثم رقم الجزء وعنوانه الخاص.

4. بيانات الطبعة والنشر :

- **رقم الطبعة:** يُذكر رقمها (مثلاً: ط2)، وفي حال غيابها نكتب (د.ط).
- **دار النشر:** يُذكر اسمها، وفي حال غيابها نكتب (د.د.ن).
- **مكان النشر:** تُذكر المدينة ثم الدولة، وفي حال غيابهما نكتب (د.م.ن).
- **سنة النشر:** تُذكر السنة، وفي حال غيابها نكتب (د.س.ن).

5. رقم الصفحة:

- **ص:** ترمز لصفحة واحدة (مثلاً: ص 15).
- **ص ص:** ترمز لتعدد الصفحات.

1- علي مراح، المرجع السابق، ص 116.

- نستخدم المطة (–) للفصل بين صفحات متتابعة (مثلاً: ص ص 20–25).
- نستخدم الفاصلة (،) للفصل بين صفحات غير متتابعة (مثلاً: ص ص 20، 34).

يجب مراعاة وضع فاصلة بين كل معلومة وأخرى، وختم الهامش دائماً بنقطة. في قائمة المصادر والمراجع النهائية، تُذكر نفس البيانات مع حذف أرقام الصفحات.

ثانيا: قواعد توثيق المقالات العلمية في الهامش

عند الاستشهاد بمقال علمي، يلتزم الباحث بتدوين البيانات التالية في الهامش مع الفصل بينها بفاصلة، وفق الترتيب الآتي:

1. بيانات المؤلف:

- يُذكر اسم ولقب المؤلف كاملاً، مع الالتزام بنفس قواعد تعدد المؤلفين المذكورة في توثيق الكتب.

2. بيانات عنوان المقال:

- يُكتب عنوان المقال كاملاً كما ورد في المجلة، مع نقل العنوان الرئيسي والفرعي بدقة ودون أي تصرف.

3. بيانات المجلة والجهة المصدرة:

- يُذكر اسم المجلة التي نُشر فيها المقال.
- تُحدد الجهة المصدرة للمجلة (مثل: كلية الحقوق، جامعة وهران، أو مركز بحث معين).

4. بيانات العدد والمجلد:

- **رقم المجلد:** يُشار إلى رقم المجلد الذي ورد فيه العدد الخاص بالمجلة.

- **رقم العدد:** يُذكر رقم العدد الخاص بالمجلة، ويمكن اختصاره بحرف (ع)، على أن تُدرج هذه الرموز في قائمة المختصرات.

5. بيانات النشر والصدور:

- **دار النشر ومكان الصدور:** يُذكر اسم الناشر (إن وُجد) متبوعاً بمكان النشر (المدينة والبلد).
- **تاريخ الصدور:** يُدون التاريخ باليوم والشهر والسنة، أو يُكتفى بالشهر والسنة حسب ما هو موضح في المجلة.

6. رقم الصفحة:

- يُشار إلى رقم الصفحة أو الصفحات التي تم الاقتباس منها تحديداً، مع استخدام الرموز (ص) للصفحة الواحدة أو (ص ص) لتعدد الصفحات، وإتباع قواعد المطة للتتابع و الفاصلة للتجزئة.

ثالثا: قواعد توثيق الأبحاث الجامعية في الهامش

عند الاقتباس من الأبحاث الجامعية، يتوجب على الباحث تدوين البيانات المنهجية التالية في الهامش مع الفصل بينها بفاصلة، وفق الترتيب الآتي:

1. بيانات الباحث:

- يُذكر اسم ولقب الباحث كاملاً كما هو مدون على غلاف البحث الرسمي.

2. بيانات عنوان البحث:

- يُكتب عنوان البحث كاملاً ودون تصرف، مع الالتزام بنقل العنوان الرئيسي والفرعي بدقة متناهية كما ورد في الغلاف.

3. طبيعة البحث والتخصص:

- يُبين نوع البحث (أطروحة دكتوراه، مذكرة ماجستير، أو مذكرة ماستر).
- يُذكر التخصص العام متبوعاً بدقة بـ التخصص الدقيق للباحث.

4. جهة الانتماء والمناقشة:

- يحدد اسم المؤسسة الجامعية التي نوقش فيها البحث (كلية، معهد، مدرسة عليا، مركز جامعي،... إلخ) مع ذكر اسم الجامعة التابعة لها.

5. تاريخ المناقشة:

- يُذكر تاريخ المناقشة، ويُكتفى عادةً بذكر السنة فقط.

6. رقم الصفحة:

- يُحدد رقم الصفحة أو الصفحات التي استُقي منها الاقتباس، مع الالتزام بالرموز الفنية المعتمدة (ص) أو (ص ص) وقواعد الفصل بين الأرقام.

رابعا: قواعد توثيق المحاضرات والمطبوعات الجامعية في الهامش

عند الاقتباس من المحاضرات أو المطبوعات البيداغوجية، يلتزم الباحث بتدوين البيانات التالية في الهامش مع الفصل بينها بفاصلة، وفق الترتيب الآتي:

1. بيانات الأستاذ:

- يُذكر اسم ولقب الأستاذ المحاضر الذي أعد المادة العلمية.

2. موضوع المحاضرة والمقياس:

- يُذكر عنوان المحاضرة أو المطبوعة، ويُعبر عن ذلك باستخدام عبارة: محاضرات في مقياس... متبوعة باسم المادة العلمية.

3. المستوى الدراسي المستهدف:

- يُحدد المستوى التعليمي للطلبة الموجهة لهم (ليسانس، ماستر، ماجستير، أو دكتوراه)، ويُصاغ ذلك بعبارة: موجهة لطلبة....

4. بيانات التخصص الدقيق:

- يُذكر التخصص العام، ثم التخصص الدقيق، وصولاً إلى التخصص الأدق (إن وُجد)، لضمان دقة نسبة المعلومة لمجالها.

5. جهة الإلقاء أو الصدور:

- تُحدد اسم المؤسسة الجامعية (كلية، معهد، مدرسة عليا، إلخ) التي قُدمت فيها هذه المحاضرات أو نُشرت بها المطبوعة.

6.السنة الجامعية:

- تُذكر السنة الجامعية التي أُلقيت خلالها المحاضرة (مثل: 2026/2025).

7. رقم الصفحة:

- يُحدد رقم الصفحة أو الصفحات التي استُقي منها الاقتباس، مع الالتزام بالرموز الفنية المعتمدة (ص) أو (ص ص).

خامسا: قواعد توثيق المداخلات العلمية في الهامش

عند الاقتباس من مداخلة علمية مقدمة ضمن تظاهرة أكاديمية، يلتزم الباحث بتدوين البيانات التالية في الهامش مع الفصل بينها بفاصلة، وفق الترتيب الآتي:

1. بيانات صاحب المداخلة:

- يُذكر اسم ولقب صاحب المداخلة كاملاً، كما ورد في الورقة البحثية أو في كتاب أعمال التظاهرة العلمية.

2. بيانات عنوان المداخلة:

- يُكتب عنوان المداخلة كاملاً ودون تصرف، مع الالتزام بنقل العنوان الرئيسي والفرعي بدقة كما ورد في المنشور.

3. طبيعة التظاهرة العلمية:

- يُحدد نوع التظاهرة (مؤتمر، ملتقى، ندوة، أو يوم دراسي)، مع بيان صبغتها إن كانت وطنية أو دولية.

4. الجهة المنظمة ومكان الانعقاد:

- تُذكر الجهة المنظمة للتظاهرة العلمية (كلية، معهد، مدرسة عليا، إلخ).
- يُحدد مكان عقد التظاهرة (المدينة والجامعة المستضيفة).

5. تاريخ التنظيم:

- يُدون تاريخ تنظيم التظاهرة بدقة، بذكر يوم أو أيام الانعقاد متبوعاً بالسنة الجامعية.

6. رقم الصفحة:

- يُحدد رقم الصفحة أو الصفحات التي تم الاقتباس منها، مع استخدام الرموز الفنية المعتمدة (ص) أو (ص ص) وقواعد الفصل بين الأرقام.

سادسا: قواعد توثيق الموسوعات في الهامش

عند الاقتباس من الموسوعات، يلتزم الباحث بتدوين البيانات المنهجية التالية في الهامش مع الفصل بينها بفاصلة، وفق الترتيب الآتي:

1. بيانات المؤلف أو الهيئة:

- يُذكر اسم ولقب مؤلف الموسوعة كاملاً؛ وفي حال كانت الموسوعة صادرة عن جهة اعتبارية، يُذكر اسم الهيئة أو المؤسسة المسؤولة عن تأليفها.

2. بيانات العنوان:

- يُكتب عنوان الموسوعة كاملاً كما ورد على الغلاف، مع مراعاة الدقة في نقل العناوين الفرعية إن وُجدت.

3.المجلد والطبعة:

- يُشار إلى رقم المجلد أو الجزء الذي استُقي منه الاقتباس نظراً لطبيعة الموسوعات التي غالباً ما تتكون من عدة أجزاء.
- يُذكر رقم الطبعة (مثلاً: ط1، ط2)، وفي حال غيابها نكتب (د.ط).

4. بيانات النشر :

- **دار النشر**: يُذكر اسم الناشر، وفي حال غيابها نكتب (د.د.ن).
- **مكان النشر**: تُذكر المدينة والبلد، وفي حال غيابهما نكتب (د.م.ن).
- **تاريخ النشر**: تُذكر السنة، وفي حال غيابها نكتب (د.س.ن).

5. رقم الصفحة:

- يُحدد رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها، مع الالتزام بالرموز الفنية المعتمدة (ص) للصفحة الواحدة أو (ص ص) لتعدد الصفحات.

سابعا: قواعد توثيق النصوص القانونية في الهامش

عند الإحالة إلى نص قانوني رسمي، يلتزم الباحث بتدوين البيانات التالية في الهامش مع الفصل بينها بفاصلة، وفق الترتيب الآتي:

1. عبارة الإحالة:

- يُبدأ الهامش بذكر عبارة "أنظر" مباشرة بعد رقم الإحالة، للإشارة إلى المصدر القانوني.

2. طبيعة النص القانوني:

- يُحدد نوع النص بدقة (دستور، معاهدة دولية، قانون عضوي، قانون، أمر، مرسوم رئاسي، مرسوم تنفيذي، قرار وزاري مشترك، أو قرار وزاري).

3. بيانات النص والموضوع:

- تُذكر بيانات النص كاملة، وتشمل: رقم النص، تاريخ صدوره، والموضوع أو المجال الذي ينظمه (مثلاً: قانون رقم ... مؤرخ في ... يتعلق بـ ...).

4. المادة القانونية:

- يُحدد رقم المادة أو المواد المستشهد بها من النص القانوني.

5. بيانات الجريدة الرسمية:

- يُذكر رقم العدد الخاص بالجريدة الرسمية التي نُشر فيها النص.
- يُدون تاريخ صدور الجريدة الرسمية.

6. رقم الصفحة:

- يُحدد رقم الصفحة أو الصفحات داخل الجريدة الرسمية التي ورد فيها النص المقتبس، مع الالتزام بالرموز الفنية المعتمدة (ص) أو (ص ص).

ثامنا: قواعد توثيق الأحكام والقرارات القضائية في الهامش

عند الاستدلال باجتهاد قضائي، يلتزم الباحث بتدوين البيانات المنهجية التالية في الهامش مع الفصل بينها بفاصلة، وفق الترتيب الآتي:

1. عبارة الإحالة والتعريف بالقرار:

- يُبدأ الهامش بذكر عبارة "أنظر القرار" أو "أنظر الحكم".
- يُذكر رقم الحكم أو القرار القضائي بدقة.

2. البيانات الزمنية والفنية للقرار:

- يُدون تاريخ صدور الحكم أو القرار كاملاً (اليوم، الشهر، والسنة).
- يُشار إلى بيانات الفهرس و رقم الملف الخاص بالقضية لضمان دقة التحديد.

3. الجهة القضائية المصدرة:

- تُحدد الجهة القضائية التي أصدرت الحكم (مثل: المحكمة العليا، مجلس الدولة، أو أي جهة قضائية أخرى).
- تُذكر الغرفة التي صدر عنها القرار بدقة (مثلاً: الغرفة المدنية، الغرفة العقارية، إلخ).

4. بيانات المصدر المعتمد :

- تُذكر بيانات المرجع الذي استُقي منه القرار، وتشمل: اسم المجلة (مثل: المجلة القضائية)، رقم عدد المجلة، و تاريخ صدورها.

5. رقم الصفحة:

- يُحدد رقم الصفحة أو الصفحات داخل المجلة القضائية التي ورد فيها القرار، مع الالتزام بالرموز الفنية المعتمدة (ص) أو (ص ص).

تاسعا: قواعد التوثيق من مواقع الإنترنت في الهامش

عند الاقتباس من المحتوى الرقمي المتاح عبر الشبكة العنكبوتية، يلتزم الباحث بتدوين البيانات التالية في الهامش مع الفصل بينها بفاصلة، وفق الترتيب الآتي:

1. بيانات المؤلف:

- يُذكر اسم ولقب المؤلف (إن وُجد)، وفي حال غيابه يمكن البدء بالعنوان مباشرة أو ذكر الجهة المسؤولة عن المحتوى.

2. بيانات العنوان:

- يُكتب عنوان المقال أو البحث أو الدراسة المنشورة على الموقع كاملاً كما هو مدون في الصفحة المقتبس منها.

3. بيانات الموقع الإلكتروني:

- يُحدد اسم الموقع الإلكتروني وطبيعته (مثل: موقع رسمي لمؤسسة دولية، موقع حكومي، موقع شخصي، أو منتدى علمي).

4. الرابط الإلكتروني (URL):

- يُنسخ الرابط الإلكتروني كاملاً (Link) لضمان قدرة القارئ على الوصول المباشر إلى الصفحة ومطابقة المعلومات.

5. زمن الزيارة (تاريخ وساعة التصفح):

- يُدون بدقة تاريخ وساعة التصفح (أي تاريخ الدخول إلى الموقع والاطلاع على المعلومة)، نظراً لما تتميز به المواقع الإلكترونية من سرعة التحديث أو التغيير أو الحذف.

الفرع الثالث: قواعد الإحالة وتكرار المراجع

تخضع عملية توثيق المراجع في الهوامش لقواعد دقيقة تختلف بحسب ترتيب ظهور المرجع في البحث:

1. **الإحالة الأولى:** عند ذكر المرجع لأول مرة في البحث، يجب تدوين كافة بيانات النشر (المؤلف، العنوان، دار النشر، البلد، السنة) وفقاً لنوع المرجع.
2. **التكرار المتتالي:** إذا ذُكر نفس المرجع مرتين متتاليتين في نفس الصفحة دون فاصل:
   - تعوض البيانات السابقة بعبارة "المرجع نفسه" متبوعة برقم الصفحة.
   - إذا كان المرجع أجنبياً، تُستخدم عبارة (.Ibid)[1].
3. **التكرار غير المتتالي:** إذا ذُكر المرجع مجدداً ولكن فصَلَ بينه وبين المرة السابقة مرجع آخر:
   - يُذكر (اسم المؤلف) + عبارة المرجع السابق + رقم الصفحة.
   - للمراجع الأجنبية، يُذكر (اسم المؤلف) + عبارة (.Op.cit).
   - **حالة التعدد:** إذا كان للباحث أكثر من مرجع لنفس المؤلف، يجب ذكر (اسم المؤلف) + (عنوان المرجع) لتمييزه + عبارة "مرجع سابق".

– ضوابط التعامل مع المؤلفين والصفحات:

- **تعدد المؤلفين:** يُذكر جميع المؤلفين إذا كان عددهم (اثنان أو ثلاثة). أما إذا تجاوزوا ذلك، فيُذكر الأول متبوعاً بكلمة "وآخرون"، أو باللاتينية (.Et Al).
- **حصر الصفحات:**

1- Jaillardon Edith et Riussillon Dominique, Outils pour la recherche juridique : méthodologie de thèse doctorat et du mémoire de master en droit, éditions des archives contemporaines, 2007, p26.

- **للمصادر و المراجع العربية:** يُستخدم (ص ص 200-210) للصفحات المتتابعة، أو عبارة "ص 200 وما بعدها".
- **للمصادر و المراجع الأجنبية:** يُستخدم الرمز (pp) للتعدد.

– القواعد التقنية والإخراج الفني للهامش

تخضع الهوامش لمعايير تنسيقية صارمة لضمان المظهر الأكاديمي للبحث:

1. **التنظيم الرقمي:** توضع الأرقام بين قوسين أو بدونها، مع مراعاة المحاذاة الرأسية التامة للأرقام والبيانات في أسفل الصفحة.
2. **حجم الخط:** يُكتب الهامش دائماً بخط أصغر من المتن (درجتان إلى أربع درجات أقل)؛ فإذا كان المتن (14) يكون الهامش (10)، وإذا كان المتن (16) يكون الهامش (12).
3. **الخط الفاصل:** يجب الفصل بين المتن والهامش بخط أفقي رفيع يبدأ من جهة اليمين ويمتد لثلث الصفحة تقريباً.
4. **قاعدة التابعية:** في حال ضيق مساحة الهامش عن استيعاب كامل الإحالة، يتم نقل التكملة إلى هامش الصفحة الموالية مع وضع علامة التساوي (=) في نهاية الهامش الأول وبداية الهامش الثاني للدلالة على الاستمرارية[1].

المطلب الرابع: مقدمة البحث العلمي و عناصرها

تعتبر المقدمة من أهم مشتملات البحث[2]، فهي تعد كمدخل يمهد للموضوع محل الدراسة، تكفي قراءتها للإحاطة بمضمون البحث وإدراك قيمته العلمية، وإن كانت غايتها ليست معالجة الموضوع وإنما التقديم له، ورغم أنها توضع في بداية البحث، إلا أن ذلك لا يعني أنها تكتب في البداية، إذ تكون آخر ما يكتب، وتشمل المقدمة على عدة عناصر تقدم بشكل عرض وصفي مختصر يتناسب مع طبيعة موضوع البحث، لذا لابد من عدم تحميلها بمعلومات وأفكار تفقدها وظيفتها ومعناها كمدخل للموضوع، وتتمثل هذه العناصر في:

1- علي مراح، المرجع السابق، ص 114.
2- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 109.

الفرع الأول: الإحاطة بالموضوع

يسعى الباحث من خلال هذا العنصر إلى تقديم تعريف دقيق وشامل للموضوع، يهدف أساساً إلى وضع عنوان الدراسة ضمن إطاره العام وربطه بالمجال البحثي الذي ينتمي إليه. وللباحث في هذا الصدد اعتماد مداخل منهجية متعددة تفرضها طبيعة الدراسة؛ فقد يسلك مدخلاً تاريخياً يستعرض فيه مراحل تطور مركز قانوني معين، أو مدخلاً واقعياً يرصد تنامي ظاهرة اجتماعية معينة تستوجب تدخلاً من المشرع، كما يمكنه الانطلاق من بيان مواطن القصور في التشريع الساري لإثبات حاجة الموضوع للتعديل، أو الاكتفاء بتحديد موقع الدراسة ومكانتها ضمن فروع القانون المختلفة. وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق الباحث مسؤولية ضبط حدود الدراسة بدقة، وذلك عبر رسم إطارها العام من الزوايا الموضوعية والمكانية والزمانية؛ إذ لا يمكن الإحاطة بكافة جزئيات البحث وتجنب التشتت المعرفي ما لم يتم حصر النطاق الذي تدور فيه الدراسة بوضوح تام[1].

الفرع الثاني: أهمية الموضوع

تنبثق أهمية البحث العلمي من جوهر المسائل القانونية التي يتصدى لها بالمعالجة، ومن طبيعة الإشكالات المعقدة التي يطرحها للنقاش، فضلاً عن سعة المجالات التي يشملها ومدى انعكاسها على احتياجات المجتمع وتطلعات الباحثين الآخرين في ذات التخصص. ومن الناحية المنهجية، يلتزم الباحث في هذا الجزء بتفكيك عناصر الأهمية وصياغتها ضمن مسارين متكاملين: الأهمية النظرية (الفقهية والعلمية) والأهمية العملية[2].

حيث تتجلى الأهمية النظرية في تلك الإضافة النوعية التي يقدمها البحث لرصيد المعرفة الإنسانية؛ فهي تركز بشكل أساسي على تطوير البناء النظري للظاهرة محل الدراسة. وبما أن النظريات تمثل في جوهرها قواعد منطقية تهدف إلى تفسير الظواهر وتوضيحها

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، البحث العلمي ، الدليل التطبيقي للباحثين ، دار وائل،، الطبعة الأولى، الأردن ، 2001 ص 87.

2- المرجع نفسه، ص 81.

بأسلوب منتظم، فإن القيمة النظرية للبحث تكمن في القدرة على صياغة استنتاجات وقواعد جديدة تساهم في ملء الفراغات المعرفية القائمة ضمن موضوع البحث.

أما الأهمية العملية، فتتمثل في الجدوى التطبيقية والمنافع الملموسة المرجو استخلاصها من نتائج الدراسة. ويقاس هذا الجانب بمدى قابلية تلك النتائج أو التوصيات للتنزيل على أرض الواقع، ومدى فاعليتها في تقديم حلول إجرائية وميدانية تخدم المجال الذي تتناوله الدراسة في الحياة العملية.

الفرع الثالث: دوافع اختيار الموضوع

يرتبط قرار الباحث في اختيار موضوع دراسته بمزيج من الدوافع المنهجية التي تضمن استمرارية البحث وجودة مخرجاته، وهي تنقسم إجمالاً إلى أسباب ذاتية تتعلق بالباحث نفسه، و أخرى موضوعية تتعلق بطبيعة المادة العلمية[1].

أولا: الأسباب الذاتية

تتمحور هذه الأسباب عادة حول مدى مواءمة الموضوع لشخص الباحث وقدراته، حيث تأتي الرغبة النفسية في الصدارة كدافع معنوي يولد الحماسة اللازمة لتحمل مشاق التقصي والتحليل، مما يضفي طابعاً من الإبداع والابتكار على العمل الأكاديمي. ويقترن هذا الاستعداد النفسي بضرورة توفر ملكات عقلية تمكن الباحث من الفهم العميق والربط المنطقي بين المتغيرات القانونية، مدعومةً بصفات شخصية وأخلاقية قوامها الصبر والموضوعية وقوة الملاحظة. علاوة على ذلك، تلعب المؤهلات العلمية واللغوية دوراً حاسماً في تذليل عقبات البحث، خاصة عند التعامل مع التقنيات الحديثة أو لغرض المقارنة بين الأنظمة القانونية الأجنبية، مما يستوجب تمكناً لغوياً يخدم نطاق الدراسة.

1- فوزية فتيسي، المرجع السابق، ص 32.

ثانيا: الأسباب الموضوعية

تتجلى هذه الأسباب في القيمة العلمية المتأصلة في الموضوع ذاته، ومدى الحاجة الأكاديمية لمعالجته ضمن نسق معرفي محدد. فالاختيار هنا لا يخضع للميول الشخصية فحسب، بل يُقاس بمدى أهمية البحث وتوقيته، وما إذا كان يشكل إضافة حقيقية للمكتبة القانونية أو مكملاً لدراسات سابقة لم تستوفِ جوانب الموضوع بحثاً. كما تبرز الاعتبارات الموضوعية في الرغبة في استكمال المسار الأكاديمي والحصول على الدرجات العلمية، حيث يغدو البحث وسيلة لتحقيق الارتقاء العلمي والمهني، مما يجعل من اختيار الموضوع عملية موازنة دقيقة بين شغف الباحث الذاتي ومتطلبات البحث الأكاديمي .

الفرع الرابع: أهداف الدراسة[1]

تُمثل أهداف الدراسة الغايات العلمية والمقاصد النهائية التي يسعى الباحث لإدراكها من خلال معالجة موضوعه، حيث يتوجب على الطالب ترجمة عنوان بحثه وإشكاليته الجوهرية إلى مخرجات محددة تعكس النتيجة المراد بلوغها. وتتنوع هذه الأهداف بين شق نظري يهدف إلى تأصيل المفاهيم القانونية وإثراء المتن الفقهي بالتحليل والاستنتاج، وشق تطبيقي يرمي إلى تقييم فاعلية النصوص التشريعية واقتراح حلول عملية للإشكالات التي يطرحها الواقع القضائي. إن دقة تحديد هذه الأهداف لا تساهم فقط في ضبط مسار البحث ومنعه من التشتت، بل تعد المعيار الأساسي الذي يُقاس عليه مدى نجاح الباحث في تقديم إجابات علمية وافية ومنطقية في نهاية دراسته.

الفرع الخامس: صعوبات الدراسة

ينظر الكثير من الباحثين إلى مسألة صعوبات الدراسة كعنصر ثانوي يمكن تجاوزه أو الاستغناء عن ذكره كلياً، انطلاقاً من فرضية أن العقبات جزء متأصل في طبيعة أي جهد علمي. ومع ذلك، تقتضي الأمانة المنهجية أنه في حال تقرر إدراج هذا العنصر، فعلى الباحث استعراض أهم العراقيل التي واجهته خلال مساره البحثي بأسلوب واقعي وموضوعي،

1- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 116.

مع ضرورة التركيز حصراً على الصعوبات العلمية والمنهجية واستبعاد العوائق الشخصية والذاتية.

وتتمثل هذه الصعوبات العلمية في جوانب متعددة، لعل أبرزها ندرة الدراسات المتخصصة في موضوع البحث، أو شح المراجع الحديثة التي تواكب التطورات الراهنة، مما ينعكس سلباً على رصيد المصادر والمؤلفات المتاحة. كما تزداد هذه الصعوبات حدة في البحوث ذات الطابع الميداني، حيث يصطدم الباحث غالباً بعقبة سرية البيانات أو حساسية المعلومات المطلوبة، مما يعيق الوصول إلى إحصائيات دقيقة أو وثائق جوهرية ضرورية لإتمام الدراسة وفق المعايير المطلوبة.

الفرع السادس: الدراسات السابقة

تشكل الدراسات السابقة مجموع الإنتاج العلمي والبحثي الذي تناول موضوع الدراسة أو جانباً منه بالبحث والتحليل، حيث يلتزم الباحث بمراجعتها واستقصائها فور تحديد إشكالية بحثه. وتكمن الغاية الجوهرية من هذا العنصر في تمكين الباحث من الإحاطة بما وصل إليه الفكر الأكاديمي في مجاله، مما يضمن له إنجاز بحثه بفعالية وموضوعية، ويجنبه الوقوع في فخ التكرار غير المفيد أو استنزاف الجهد والوقت في معالجة قضايا تم استيفاؤها بعمق في دراسات أخرى.

علاوة على ذلك، تلعب الدراسات السابقة دوراً حيوياً في تزويد الباحث بالأدوات المنهجية والأفكار التحليلية التي تثري مساره البحثي، كما تمنحه وقاية معرفية تجنبه الوقوع في ذات الأخطاء أو المشكلات التي واجهت الباحثين السابقين. ومن الناحية العملية، تساهم هذه المراجعة في إرشاد الباحث إلى أهم المصادر والمراجع الجوهرية المرتبطة بموضوعه[1].

1- مصطفى مكي، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 90.

الفرع السابع: إشكالية الدراسة

ارتباطاً بما سبق تفصيله في الفصل الأول من هذه المطبوعة، تبرز الإشكالية كأحد أهم المرتكزات التي يجب أن تشتمل عليها مقدمة البحث وجوباً؛ فهي العمود الفقري للدراسة والمنطلق المنهجي الذي يُبنى عليه كامل المتن. وتتم صياغتها عادةً وفق هيكل يتدرج من إشكالية رئيسية شاملة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تُفكك أبعاد الموضوع. ومن الضوابط الشكلية الجوهرية، ضرورة إبراز الإشكالية الرئيسية داخل المقدمة وجعلها متميزة بصرياً عن بقية العناصر، سواء عبر تغيير نمط الخط أو سمكه، لضمان وضوحها التام للقارئ.

الفرع الثامن: المنهج المتبع في الدراسة

تقتضي طبيعة البحث العلمي، بوصفه عملية فنية قائمة على التقصي والتحليل والمقارنة، أن يلتزم الباحث بالتصريح بالمنهج الذي اعتمده للوصول إلى الحقيقة ومعالجة الظاهرة محل الدراسة؛ فالمنهج هو الأسلوب الفني والطريقة المنظمة التي تضمن عدم تشتت الجهد في مسارات عشوائية[1]، مما يتيح للباحث استيضاح البيانات وتحليلها وفق قواعد علمية منضبطة. ونظراً لخصوصية الدراسات القانونية التي تتميز بطبيعة تحليلية وتأصيلية، فإن اختيار المنهج يعتمد أساساً على نوع الإشكالية المطروحة، حيث يعد الإعلان عن المنهج ومبررات اختياره وكيفية إعماله ضرورةً منهجية لضمان سلامة الاستنتاجات القانونية.

ومن هنا، يبرز منهج تحليل المضمون كأحد أكثر المناهج شيوعاً في العلوم القانونية، حيث يتولى الباحث من خلاله تفكيك النصوص التشريعية والتنظيمية، وتحليل الآراء الفقهية، و الأحكام والقرارات القضائية لاستخراج المبادئ القانونية الكامنة فيها. كما يجد المنهج الوصفي مكاناً بارزاً في البحوث التي تستهدف تشخيص الأنظمة الإدارية أو القضائية، أو دراسة الهياكل المستحدثة وتبيان خصائصها. أما المنهج المقارن، فيعد أداة ضرورية لا غنى

1- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، دون طبعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، دون سنة النشر، ص 50.

عنها لمقاربة النصوص والأنظمة القانونية ببعضها البعض، سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية؛ إذ تكمن غايته في رصد أوجه الشبه والاختلاف، مما يسمح للباحث باستجلاء نقاط القوة والمزايا في قاعدة قانونية معينة، وكشف العيوب أو الثغرات التي قد تشوب غيرها، وصولاً إلى معارف أكثر دقة وتصنيفاً.

علاوة على ذلك، يلعب المنهج التاريخي دوراً محورياً في تأصيل الظواهر والنظريات القانونية؛ فمعظم الأفكار الإدارية والتشريعية تعود جذورها إلى أبعاد تاريخية بعيدة، مما يستوجب فحص الوثائق وتقسيمها زمنياً لاستيعاب سيرورة تطور القاعدة القانونية[1]. ومن الناحية العملية، لا يتقيد الباحث دوماً بمنهج واحد، بل يمكنه المزج بين أكثر من منهج تماشياً مع متطلبات الإشكالية، شريطة أن يبين الدواعي المنهجية لهذا الاختيار وكيفية توظيفه في مسار معالجة موضوعه، إذ تظل طبيعة المشكلة البحثية هي المحدد الأساسي لنوع المنهج الذي يتعين السير عليه.

الفرع التاسع: تقسيم الدراسة

يعد تقسيم الدراسة آخر المحطات المنهجية في بناء المقدمة، حيث تُختتم بها بوصفها عنصراً توجيهياً ومدخلاً هيكلياً لمعالجة إشكالية البحث. وتتجلى وظيفة هذا العنصر في عرض الكيفية التي تم بها تقسيم الموضوع إلى عناصره وأفكاره الجوهرية وفق تدرج منهجي منطقي؛ فيتم ترتيبها تبعاً لطبيعة البحث ونطاقه العلمي إلى أبواب، فصول، أو مباحث.

إن الغرض الأساسي من هيكلة البحث في هذا الموضع هو تبيان المنطق الذي اتبعه الباحث في ترتيب دراسته وتوزيع مضامينها، وهو ما يختلف تماماً عن فهرس المحتويات؛ إذ لا يشترط هنا سرد الجزئيات، بل يُكتفى بصياغة فقرة مركزة تستعرض التقسيمات الكبرى والمحاور الأساسية للدراسة، بما يمنح القارئ تصوراً شاملاً ومترابطاً عن البناء العام للبحث.

1- نصيرة لوني و عثمان علي، المنهج التاريخي وأهميته في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 523 - 536.

المطلب الخامس: خاتمة البحث العلمي

تُمثل الخاتمة المحطة الختامية في المسار البحثي، وهي لا تقتصر على كونها تلخيصاً عابراً لما ورد في المتن، بل هي حوصلة علمية شاملة تستعرض جوهر النتائج والحلول التي تبلورت لدى الباحث[1]. وتتجلى أهميتها في كونها مرآة تعكس مدى توفيق الباحث في معالجة الإشكالية المطروحة منذ البداية، وتحقيق الأهداف المسطرة للبحث. وتتألف الخاتمة منهجياً من العناصر الجوهرية التالية:

الفرع الأول: حوصلة الدراسة

يُعد هذا العنصر بمثابة جسر يربط بين أجزاء البحث المختلفة وبين التساؤلات الأولية، حيث يقوم الباحث بتقديم رؤية تركيبية تجمع شتات الموضوع في وحدة متكاملة[2]. ويجب التمييز هنا بين الحوصلة والملخص، فالحوصلة لا تهدف إلى تكرار ما سُرد في الفصول والمباحث بشكل حرفي، وإنما تهدف إلى تبيان الكيفية التي أجاب بها الباحث عن تساؤلاته من خلال تفكيك عناصر الموضوع وتركيبها منطقياً، وتُصاغ عادةً في شكل فقرات مترابطة تنسجم مع تسلسل المقدمة.

الفرع الثاني: نتائج البحث

تُمثل النتائج الثمرة المعرفية التي جناها الباحث من خلال عملية التنقيب والتحليل المعمق. وتكتسب هذه النتائج قيمتها من خلال ارتباطها المباشر بالأهداف التي طُرحت في مقدمة الدراسة، حيث تعكس مدى نجاح الباحث في الوصول إلى استنتاجات واقعية وعلمية. ويُشترط في عرض النتائج أن تكون واضحة ومحددة، لتعبر بدقة عن الإضافة العلمية التي قدمها البحث، كما تُعد هذه النتائج المرتكز الأساسي الذي يُبنى عليه الشق الأخير من

1- عائشة بوعزم، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار الإخلاص و الصواب للنشر و الطبع و التوزيع و الترجمة، الجزائر، الجزائر، 2020، ص 105.

2- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 182.

الخاتمة والمتمثل في التوصيات والمقترحات، إذ لا جدوى من أي نتيجة بحثية ما لم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجوهر الموضوع وتساهم في تقديم حلول قانونية أو عملية للإشكالات المثارة[1].

الفرع الثالث: المقترحات

تمثل المقترحات العناصر التي يرى الباحث ضرورة سردها نظراً لارتباطها الوثيق بالاستنتاجات التي توصل إليها، حيث يهدف من خلالها إلى المساهمة في تقديم حلول عملية أو تصويبات قانونية للمسائل التي شابتها عدم الكفاية أو عدم الانسجام أثناء الدراسة. ويجب أن تُصاغ هذه المقترحات بأسلوب مرن يبتعد عن صيغ الأمر أو الإلزام، لتأتي في قالب توصيات استشارية (كأن يوصي الباحث بإعادة النظر في نص معين أو يقترح آلية عمل جديدة)، مع ضرورة استناد كل توصية إلى نتيجة علمية تم استخلاصها وذكرها مسبقاً في نتائج البحث.

كما تقتضي الأمانة المنهجية أن تكون هذه التوصيات والمقترحات معقولة وقابلة للتنفيذ ضمن الإمكانيات المتاحة للمؤسسات والجهات المعنية، بحيث تبتعد عن منطق العمومية وتكون محددة وواضحة في صياغتها. ويلتزم الباحث في هذا الصدد بضمان انسجام المقترحات مع عنوان البحث وأهدافه المسطرة، وتجنب الخوض في مسائل تخرج عن نطاق تخصص الدراسة أو موضوعها الأصلي. وعلاوة على ذلك، يمكن للباحث أن يختم مقترحاته بفتح آفاق بحثية جديدة، من خلال اقتراح جوانب أو مواضيع ظهرت له أهميتها أثناء رحلته البحثية، ليترك المجال لباحثين آخرين لمعالجتها واستكمال المسار العلمي فيها.

المبحث الثاني: الشكل النهائي للمذكرة

بناءً على ما تم تفصيله سابقاً حول المسار الإجرائي للبحث العلمي بمختلف مستوياته، وما يتضمنه ذلك من ضبط لمعايير اختيار الموضوع وتوثيق المصادر، ننتقل الآن من خلال هذه الفروع إلى تبيان الهيكل الختامي والشكل العام الذي تؤول إليه المذكرة في صورتها النهائية.

1- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 182.

المطلب الأول: الصفحات التمهيدية للمذكرة

تشمل الصفحات التمهيدية للمذكرة كل من صفحة العنوان أي صفحة الواجهة، صفحة الإهداء، صفحة الشكر و التقدير، و صفحة خاصة بقائمة المختصرات إن وجدت.

الفرع الأول: صفحة العنوان

تمثل صفحة العنوان واجهة البحث الأساسية، تليها نسخة من صفحة العنوان مطابقة تماماً لما ورد في الواجهة الخارجية بذات النمط، مع مراعاة إلغاء الإطار في النسخة الداخلية. ويخضع تصميم هذه الصفحة والبيانات الواردة فيها للنموذج المعتمد رسمياً من قبل الكلية التي ينتسب إليها الباحث، حيث تتضمن عادةً البيانات الآتية:

جهة الانتساب: يُكتب اسم الجامعة وتحته اسم الكلية أو المعهد، وذلك في أعلى منتصف الصفحة.

عنوان الدراسة: يُصاغ بخط بارز وواضح في منتصف الصفحة نحو الأعلى قليلاً، ويمكن وضعه داخل إطار، ويُشترط أن يكون معبراً بدقة واختصار عن موضوع البحث وأبعاده المنهجية كما سبق تفصيله.

طبيعة البحث: يُدون تحت العنوان مباشرة الغرض من الدراسة وفق الصيغة التالية: "مذكرة مقدمة لنيل شهادة..... في تخصص.....".

بيانات الطالب والإشراف: يُذكر اسم الباحث على يمين الصفحة تحت عبارة "إعداد الطالب:" متبوعاً بالاسم الكامل، وفي الجهة المقابلة يساراً وفي نفس المستوى الأفقي يُذكر اسم الأستاذ المشرف تحت عبارة "إشراف الأستاذ:" متبوعاً باسمه ولقبه ودرجته العلمية.

هيئة المناقشة: تُدرج أسماء أعضاء لجنة المناقشة أسفل بيانات الطالب والمشرف، ولا يتم إثبات هذه القائمة إلا بعد المصادقة عليها من قبل الهيئات العلمية المختصة. ويُستحسن تنظيم بيانات

اللجنة في جدول يتضمن: الرتبة العلمية لكل عضو، والجامعة الأصلية، وصفة العضوية (رئيساً، مشرفاً ومقرراً، أو عضواً مناقشاً).

السنة الجامعية: تُوضع في منتصف أسفل الصفحة، أسفل الجدول المخصص لأعضاء لجنة المناقشة.

الفرع الثاني: صفحة الإهداء

تعد صفحة الإهداء من العناصر الجوازية في البحث العلمي وليست ركناً إلزامياً فيه، وهي مساحة مخصصة يضمنها الباحث كلمات موجزة يوجهها إلى من كان لهم أثر معنوي في مساره أو فضل في إتمام هذا المجهود العلمي[1].

وعادة ما يميل طلبة الدراسات العليا إلى تخصيص هذا العمل لأشخاص مقربين لديهم مكانة خاصة، كالوالدين، أو الزوج والأبناء، وأفراد العائلة، أو من يرى الباحث فيهم قدوة ومساندة. وقد يكون الإهداء خاصاً بذكر فرد معين أو عاماً يوجهه الباحث لفئة محددة، مع ضرورة انتقاء عبارات مختصرة و من إنشائه الخاص، والحرص على ألا يتجاوز حيز هذا الإهداء صفحة واحدة.

الفرع الثالث: صفحة الشكر و التقدير

تأتي هذه الصفحة مباشرة بعد صفحة الإهداء، وهي حيز يخصصه الباحث للإشادة بجهود الأشخاص أو الهيئات الذين قدموا له دعماً فعلياً في سبيل إتمام بحثه؛ سواء من خلال تذليل العقبات الميدانية، أو تزويده بالبيانات والمصادر الضرورية، أو حتى المساهمة في المراجعة اللغوية والتنسيق الفني للمذكرة.

ويتعين على الباحث توجيه عبارات الشكر والامتنان أولاً وبالأخص للأستاذ المشرف، تقديراً لمتابعته المستمرة وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز العمل

1- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص 124.

وإخراجه في صورته النهائية. ويُشترط منهجياً أن يُصاغ الشكر بكلمات موجزة تعبر بصدق عن العرفان، مع ضرورة تجنب المبالغة أو الإطراء المتكلف، والحرص على عدم إدراج أسماء أشخاص لم يكن لهم دور فعلي ومباشر في إنجاز البحث العلمي.

الفرع الرابع: صفحة قائمة المختصرات

تُخصص هذه الصفحة لاطلاع القارئ على كافة الرموز والمختصرات التي وظفها الباحث في ثنايا دراسته، حيث يتولى الباحث تبيان الدلالات الكاملة للكلمات أو العبارات المختصرة من خلال وضع المختصر في جهة، وما يقابله من معنى وتفسير في الجهة المقابلة من الصفحة ذاتها. ويستهدف هذا الإجراء لتيسير عملية الإدراك والفهم لدى القارئ فور ظهور هذه الرموز بين النصوص، مع ضرورة الالتزام بجملة من الضوابط المنهجية، ومنها حصر استخدام المختصرات في أضيق نطاق ممكن، وتوظيفها حصراً في حالات التكرار المستمر للعبارات الطويلة، مع الامتناع التام عن إدراجها ضمن العناوين، فضلاً عن وجوب مطابقة أحرف المختصر للغة المصدر المستخدمة في العبارة الأصلية[1]، و من امثلتها:

- **د.م.ج:** ديوان المطبوعات الجامعية.
- **ق.إ.م.إ:** قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- **O.P.U :**Office des Publications Universitaires.
- **L.G.D.J :**Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence.

المطلب الثاني: الصفحات الختامية للمذكرة

تتمثل هذه الصفحات في كل من الملاحق، قائمة المراجع، فهرس الموضوعات، ملخص الدراسة.

1- عصام بارة، المرجع السابق، ص 92.

الفرع الأول: الملاحق

تُصنف الملاحق ضمن مكملات البحث الأساسية التي تلي الخاتمة ، وهي عبارة عن مجموعة من الوثائق والبيانات والوسائل الإيضاحية التي يستعين بها الباحث لدعم موضوعه، والتي تعذر إدراجها ضمن المتن لتجنب الاستطراد الخارج عن المنهجية أو لضمان عدم الإخلال بتسلسل الأفكار وترتيبها. وتشمل الملاحق عادةً الجداول الإحصائية، الرسوم البيانية، الصور، الخرائط، ونصوص الوثائق أو القوانين التاريخية، حيث تكتسي أهمية بالغة في تعزيز القيمة العلمية للبحث وتسهيل وصول الفكرة للقارئ، خاصة عندما تكون تلك الوثائق كبيرة الحجم أو ذات طبيعة فنية لا تتلاءم مع سلاسة التحليل في المتن، فيقوم الباحث بتثبيتها في نهاية البحث مع الإشارة إليها في المواضع المناسبة[1].

ويشترط في الملاحق لكي تؤدي وظيفتها المنهجية أن تكون ذات صلة وثيقة ومباشرة بالموضوع محل الدراسة، مع ضرورة الإحالة إليها بدقة ضمن نصوص البحث لربط المتن بالمكملات العلمية. كما ينبغي على الباحث عند إدراجها عدم إغفال ذكر مصادرها الأصلية وتوضيح أماكن تواجدها، مع الاقتصار فقط على الملاحق الضرورية التي تخدم التحليل وتجنب الحشو غير الضروري[2].

علاوة على ذلك، تقتضي القواعد التنظيمية للملاحق أن تكون الوثائق المختارة صعبة المنال أو غير متاحة للجميع عادةً، إذ لا تدرج الوثائق الميسورة التي تتوفر الكافة عليها ضمن الملاحق. كما يلتزم الباحث بضمان سرية المعلومات الشخصية في حال تضمن الملحق وثائق رسمية شخصية، أو قرارات قضائية أو إدارية حساسة، حرصاً على الأمانة العلمية والمسؤولية القانونية، مع التأكيد على أن تنسيق هذه الملاحق وترتيبها يجب أن يخضع لنفس الانضباط المنهجي الذي سار عليه البحث في مراحله المختلفة.

1- احمد شلبي، المرجع السابق، ص 147.

2- عصام بارة، المرجع السابق، ص 95.

الفرع الثاني: قائمة المراجع

تشتمل هذه القائمة كافة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في تحرير دراسته، والتي ساهمت مساهمة فعلية في بناء المادة العلمية وإخراج البحث، وبناءً عليه تُستبعد المراجع التي وردت بصفة عرضية دون تقديم نفع حقيقي، كتلك التي يُشار إليها لغرض التوسع في التوضيح دون اقتباس مادة علمية منها. وعلى الطالب تحري الدقة وتجنب إدراج أي مصدر أو مرجع لم يتم الاقتباس منه فعلياً بأساليب الاقتباس المعروفة، التزاماً بصفات الباحث ، مع العلم أن هذه القائمة تتنوع بتنوع مواضيع البحث وميادينه العلمية.

ولإعداد هذه القائمة، يجب على الباحث التمكن من آليات تدوين بيانات المراجع وفق قواعد التوثيق المنهجية، مع الإلمام بضوابط إعداد القائمة وترتيبها، حيث تُوضع القائمة في صفحة مستقلة ومنفردة تأتي مباشرة بعد الخاتمة، أو بعد قائمة الملاحق في حال وجودها. ويُعتمد في تنظيمها البدء بالمصادر أولاً ثم المراجع ثانياً، مع ضرورة الفصل بين ما هو مكتوب باللغة العربية وما هو مكتوب باللغة الأجنبية، بحيث تكون الأولوية للمراجع العربية تليها الأجنبية، ويُطبق هذا التقسيم على كل من صنف المصادر وصنف المراجع.

أما من الناحية الفنية، فتُوثق كافة المصادر والمراجع بذات النسق المتبع في الهوامش مع وجوب حذف رقم الإحالة وأرقام الصفحات، ويُستثنى من ذلك المقالات العلمية فقط، حيث يُشترط فيها تحديد صفحات المقال داخل المجلة (من صفحة البداية إلى صفحة النهاية). وتطبق هذه القواعد على المراجع باللغتين العربية والأجنبية لضمان وحدة المنهجية المتبعة في التوثيق.

– تصنيف وترتيب قائمة المصادر والمراجع

بالرغم من تعدد الرؤى المنهجية بين الباحثين في كيفية تصنيف هذه القائمة، إلا أن التوجه الغالب يقضي أن يبدأ الترتيب بالمصادر أولا ، ثم المراجع.

بالنسبة للمصادر: يُبدأ بأمهات الكتب إن وُجدت، تليها النصوص القانونية التي تُصنف بدءاً بالتشريع الدولي (المواثيق، الاتفاقيات الدولية، البروتوكولات، الإعلانات، وقرارات الهيئات الدولية)، ثم التشريع الداخلي (الدساتير، النصوص التشريعية من قوانين عضوية وعادية وأوامر، ثم النصوص التنظيمية من مراسيم رئاسية وتنفيذية، فالقرارات والأنظمة)، وأخيراً المعاجم والقواميس وغيرها من المصادر.

بالنسبة للمراجع: يتم تقديم الكتب (العامة والمتخصصة) أولاً، تليها المقالات العلمية، ثم البحوث الجامعية (حيث تُرتتب أطروحات الدكتوراه أولاً، ثم مذكرات الماجستير، وأخيراً مذكرات الماستر)، تليها المطبوعات البيداغوجية، فالمداخلات العلمية، ثم المقالات الإلكترونية، وصولاً إلى المواقع الإلكترونية في ختام القائمة. ويظل هذا التقسيم مرناً وخاضعاً لطبيعة المادة العلمية التي استعان بها الباحث في دراسته.

أما فيما يخص آلية الترتيب داخل كل صنف، ففيما يتعلق بـ النصوص القانونية (الدولية والوطنية)، فإنها تُصنف تبعاً لقوتها الإلزامية وهرميتها القانونية من الأعلى درجة إلى الأدنى، ثم تُرتتب داخل كل صنف ترتيباً زمنياً تصاعدياً وفقاً لتاريخ صدورها من الأقدم إلى الأحدث.

أما المؤلفات التي تتضمن أسماء مؤلفيها (كالكتب والمقالات والبحوث الجامعية) تخضع للترتيب وفق الحروف الأبجدية أو الهجائية لأسماء المؤلفين، مع البدء بالاسم ثم اللقب، أو العكس (اللقب ثم الاسم) حسب ما هو معمول به في النظم الداخلية لكل جامعة.

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر والمراجع باللغة الأجنبية تلتزم بذات المعايير المذكورة آنفاً من حيث التصنيف والترتيب، وتكون هيكلتها على النحو الآتي:

1. Ouvrages.(المؤلفات/الكتب)
2. Articles.(المقالات)
3. Thèses et mémoires.(الأطروحات والرسائل الجامعية)

وعليه يتم تنظيم قائمة المصادر والمراجع عبر إحدى الطريقتين:

- **الترتيب على أساس تاريخ النشر**: وتعتمد هذه الطريقة على إدراج المؤلفات وفقاً لتاريخ صدورها، حيث تُرتب المادة العلمية بشكل تسلسلي يبدأ من الأقدم صعوداً إلى الأحدث، وهو ما يبرز التطور الزمني للموضوع المبحوث.
- **الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية**: وهي الطريقة الأكثر شيوعاً واتباعاً، حيث يتم ترتيب المراجع بالنظر إلى الحرف الأول من اسم أو لقب المؤلف (بحسب المنهجية المعتمدة في البدء بالاسم أو اللقب). وفي حال تشابه الحرف الأول لعدة مؤلفين، يتم الاحتكام إلى الحرف الثاني ثم الثالث، وهكذا دواليك حتى استيفاء ترتيب كافة عناصر القائمة.

الفرع الثالث، فهرس الموضوعات

تُشكل قائمة المحتويات الدليل الشامل لكافة العناوين التي تضمنتها الدراسة، سواء كانت رئيسية أو فرعية، حيث يقترن كل عنوان بالرقم المقابل لصفحته الفعلية في البحث. وتخضع درجة التفصيل في هذه القائمة لتقدير الباحث ومنهجيته، إذ يمكنه الاقتصار على العناوين الكبرى (كأبواب وفصول البحث ومباحثه ومطالبه)، كما يمكنه التوسع في التفصيل ليشمل عناوين الفروع، وصولاً إلى العناصر الجزئية المندرجة تحتها (أولاً، ثانياً، ثالثاً...)، شريطة الالتزام بالدقة التامة في الإسناد وتجنب إدراج أي عنوان دون تحديد موقعه ضمن الصفحات بدقة.

ويقتضي التوازن المنهجي في إعداد هذه القائمة ضرورة مطابقتها التامة لهيكلية البحث المعتمدة في المتن، مع مراعاة الترتيب التنازلي للعناوين الذي يعكس هرمية التقسيمات القانونية. فالفهرس ليس مجرد قائمة إحصائية، بل هو مرآة تحليلية تمنح القارئ تصوراً واضحاً عن الترابط الموضوعي بين أجزاء المذكرة، وهو ما يستوجب مراجعته بدقة عقب الانتهاء من عملية الطباعة لضمان خلوه من أي تفاوت بين العناوين المثبتة وأرقام صفحاتها، مما يجنب البحث ثغرات التنظيم التي قد تؤثر على تقييمه العلمي.

الفرع الرابع: ملخص الدراسة

يُعد ملخص الدراسة بطاقة تعريفية مكثفة وشاملة للبحث، يهدف من خلالها الباحث إلى تقديم صورة مركزة عن موضوعه. وتتجلى الوظيفة الجوهرية للملخص في تمكين القارئ أو الباحثين الآخرين من الإلمام السريع بفحوى الدراسة، وإشكاليها المركزية، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها، مما يساعدهم على تقييم مدى صلة البحث بمجالات اهتمامهم قبل الخوض في تفاصيله الدقيقة.

ويخضع إعداد الملخص لضوابط فنية دقيقة، حيث يجب أن يُصاغ بلغة سليمة ومباشرة تبتعد عن الاستطراد أو الهوامش، مع التركيز على أهم الاستنتاجات التي استقر عليها البحث العلمي. وعادة ما يُطلب من الباحث تقديم الملخص بلغتين؛ اللغة الأصلية للبحث (العربية) ولغة أجنبية (غالباً الفرنسية أو الإنجليزية)، وذلك لتعريف الهيئات العلمية الدولية بمضمون البحث وتوسيع دائرة الاستفادة منه على نطاق عالمي.

كما يتبع الملخص عادة بالكلمات المفتاحية، وهي عبارة عن مجموعة من المصطلحات المركزية الدقيقة التي تعكس المفاهيم الأساسية للبحث والمحاور التي دارت حولها الدراسة[1]. وتعمل هذه الكلمات كأدوات بحثية فعالة تُسهل عملية الفهرسة الإلكترونية وتصنيف المذكرة ضمن قواعد البيانات والمكتبات الرقمية، مما يضمن ظهورها في نتائج البحث عند استخدام تلك المصطلحات من قبل الباحثين.

1- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 188.

الخاتمة:

في ختام هذه المطبوعة البيداغوجية الخاصة بمنهجية إعداد مذكرة، نكون قد استعرضنا معاً المسار المنهجي الذي ينبغي على طالب الحقوق إتباعه، بدءاً من لحظة اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية، وصولاً إلى الضوابط الفنية الدقيقة لتنظيم الملاحق والفهارس وتوثيق المصادر والمراجع.

إن الهدف من هذا العمل لم يكن مجرد سرد لقواعد جافة، بل السعي نحو ترسيخ عقلية الباحث لدى الطالب، تلك العقلية التي تجمع بين الأمانة العلمية، والتحليل القانوني، والانضباط الشكلي الذي تفرضه طبيعة الدراسات القانونية. فالمنهجية ليست قيداً يحد من إبداع الباحث، بل هي الأداة التي تمنح بحثه المصداقية العلمية والقدرة على الإقناع أمام لجان المناقشة وفي الأوساط الأكاديمية.

ونصيحتنا الختامية لكل طالب مقبل على إعداد مذكرته، أن يجعل من هذه الضوابط المنهجية بوصلةً ترشده في رحلته البحثية، مع الحرص الدائم على تحري الدقة في نقل النصوص القانونية والمواقف الفقهية، والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي التي تعد جوهر العمل الجامعي.

قائمة المصادر و المراجع:

1- قائمة المصادر:

القرارات:

القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها، الصادر عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

2- قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. احمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون (مناهجه و مفترضاته و مصادره)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
2. احمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، القاهرة، 1976.
3. أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، الجزء الأول، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.
4. إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
5. بوداود عبد اليمين وعطاء الله أحمد، المرشد في البحث العلمي لطلبة التربية البدنية والرياضية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
6. رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.
7. صلاح الدين الهواري، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2003.
8. صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
9. صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل و الأبحاث القانونية، دار النهضة، القاهرة، 2008.

10. عائشة بوعزم، منهجية البحث العلمي، دار الإخلاص و الصواب للنشر و الطبع و التوزيع و الترجمة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020.
11. عبد الرحمن حللي، المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة مع تطبيقات في العلوم الشرعية، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى لبنان، 2017.
12. عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني: الجوانب الشكلية و الموضوعية لاسيما في رسائل الماجستير و الدكتوراه، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2010.
13. عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، الجوانب الشكلية و الموضوعية لاسيما في رسائل الماجستير و الدكتوراه، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2010.
14. عبد الكريم بوحفص، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
15. عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي القانوني، دار الخلدونية، الجزائر، 2020.
16. عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018.
17. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة التاسعة 2005.
18. عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، دون سنة النشر.
19. علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا و علميا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2010.
20. عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى الجزائر، 2014
21. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2011.

22. فوزي غرايبة وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، د.س.ن.
23. محمد عبد العال النعيمي و آخرون، طرق و مناهج البحث العلمي، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015.
24. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، البحث العلمي ، الدليل التطبيقي للباحثين ، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن ، 2001.
25. محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011.
26. مسعد عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار شتات للنشر و البرمجيات، مصر، 2007.
27. مصطفى مكي، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
28. مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث و قواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت ، 1998.

الكتب باللغة الفرنسية:

1. Jaillardon Edith et Riussillon Dominique, Outils pour la recherche juridique : méthodologie de thèse doctorat et du mémoire de master en droit, éditions des archives contemporaines, 2007.
2. Jean-Pierre Fragnière, comment réussir un mémoire, une thèse, 04eme édition , Paris, 2009.

المقالات:

1. عصام زيقم، علي بن ميلة، أخلاقيات الإحالة العلمية في منهجية البحث العلمي – الاقتباس والتهميش أنموذجاً–، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، المجلد 03، العدد 01، جوان 2021.
2. نصيرة لوني و عثمان علي، المنهج التاريخي وأهميته في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 10، العدد 02، 2021.

المطبوعات البيداغوجية:

1. رقية احمد داود، محاضرات في منهجية إعداد مذكرة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص القانون البحري و النقل، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023.
2. سهيلة بوزبرة، محاضرات منهجية إعداد مذكرة، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020،2021.
3. عصام بارة، محاضرات في منهجية إعداد مذكرة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون اداري و قانون دولي عام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2022،2023.
4. فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية–، الجزائر، 2018/2017.
5. فوزية فتيسي، محاضرات في منهجية إعداد مذكرة، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2025/2024.

6. يحي حاجي، محاضرات في منهجية إعداد مذكرة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، 2022-2023.

الفهرس:

مقدمة.....01
الفصل الأول: المرحلة التحضيرية لإعداد مذكرة.....02
المبحث الأول: اختيار موضوع البحث.....02
المطلب الأول: ضوابط اختيار موضوع البحث.....02
المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث.....04
المبحث الثاني: عنوان البحث.....05
المطلب الأول: الشروط الموضوعية لتحديد عنوان البحث.....06
المطلب الثاني: الشروط الشكلية لتحديد عنوان البحث.....07
المبحث الثالث: إشكالية البحث.....09
المطلب الأول: مفهوم إشكالية البحث.....09
المطلب الثاني: شروط و قواعد صياغة الإشكالية و العوامل المؤثرة في تحديدها.....11
المطلب الثالث: طرق صياغة الإشكالية.....13
المبحث الرابع: جمع الوثائق العلمية.....13
المطلب الأول:مفهوم الوثائق العلمية.....14
المطلب الثاني: أنواع الوثائق العلمية.....15
المبحث الخامس: قراءة و تخزين المادة العلمية.....18
المطلب الأول: قراءة المادة العلمية.....18
المطلب الثاني: تخزين المادة العلمية.....22
المبحث السادس: خطة البحث.....25
المطلب الأول: مفهوم خطة البحث.....25
المطلب الثاني: ضوابط وضع خطة البحث.....27

الفصل الثاني: المرحلة التحريرية و الشكل النهائي للمذكرة.....29
المبحث الأول: المرحلة التحريرية للمذكرة.....30
المطلب الأول: أسلوب الكتابة العلمية.....30
المطلب الثاني: الاقتباس و ضوابط الأمانة العلمية.....34
المطلب الثالث: توثيق المصادر و المراجع في الهامش.....41
المطلب الرابع: مقدمة البحث العلمي و عناصرها.....54
المطلب الخامس: خاتمة البحث العلمي.....61
المبحث الثاني: الشكل النهائي للمذكرة.....62
المطلب الأول: الصفحات التمهيدية للمذكرة.....63
المطلب الثاني: الصفحات الختامية للمذكرة.....65
الخاتمة:.....71
قائمة المصادر و المراجع:.....72
الفهرس:.....77